د. ليف غرينبرغ*

عن السلام والديمقراطية والاغتيال السياسي في إسرائيل

في الثامن والعشرين من أيلول ٢٠٠٠، تجدد الصراع العنيف بين الفلسطينيين والاسرائيليين، وذلك بعد سبع سنوات من الوهم بوجود «عملية سلام». ولعل اصطلاح «انتفاضة الأقصى» يعكس توافقاً ضمنياً بين الاسرائيليين والفلسطينيين بشأن المسؤولية عن اندلاع شرارة العنف: فالانتفاضة تشكل ظاهرياً مبادرة فلسطينية في حين تقوم اسرائيل فقط بـ «الرد» على الأحداث. فبسبب الرغبة في الظهور كطرف فاعل، مبادر وقادر على التأثير في تحديد جدول الأعمال، وقع الفلسطينيون في شرك لعبة الدعاية المريحة للحكومات الاسرائيلية المتعاقبة والتي تبدو إسرائيل بموجبها في صورة «التواقة للسلام» و«المدافعة عن نفسها» وحسب، في حين أن الطرف العدواني هو: الفلسطينيون الذين أشعلوا الانتفاضة والذين يقومون بوضع القنابل وارسال الانتحاريين!

ورغم سقوط آلاف القتلى الفلسطينيين الأبرياء، نجحت حكومة اسرائيل في اقناع الرأي العام الأميركي والإسرائيلي بأن مسؤولية العنف تقع على الزعامة الفلسطينية.

هذه الصورة المشوهة لواقع الاحتلال تمثل مرحلة جديدة في مساعي الحكومات الاسرائيلية لاخفاء مطامع تكريس الاحتلال والاستيطان والحكم العسكري والتبعية الاقتصادية والتي تقف كلها في صلب نظام العلاقات السائد بين اسرائيل والفلسطينيين الذين يعيشون في الضفة الغربية وقطاع غزة. وقد شكلت المقاومة الفلسطينية العنيفة مرتكزاً لشرعية الاحتلال لغاية العام ١٩٨٨، مع اندلاع الانتفاضة الأولى التي اتسمت بالطابع السلمي ـ غير العنيف ـ وبمطلبها الواضح بازالة وانهاء الاحتلال. ولم تستعد اسرائيل صورة الدولة «التواقة للسلام» سوى بفضل اتفاقيات أوسلو، التي لم تفرض عليها التراجع عن مشروعها الاستيطاني وعن سيطرتها العسكرية والاقتصادية في الأراضي الفلسطينية. وهكذا خلقت اتفاقيات أوسلو «خدعة سلام» تبددت في أيلول ٢٠٠٠. غير أن للأوهام ديناميكية خاصة بها.

*محاضر في قسم العلوم الاجتماعية بجامعة بئر السبع.

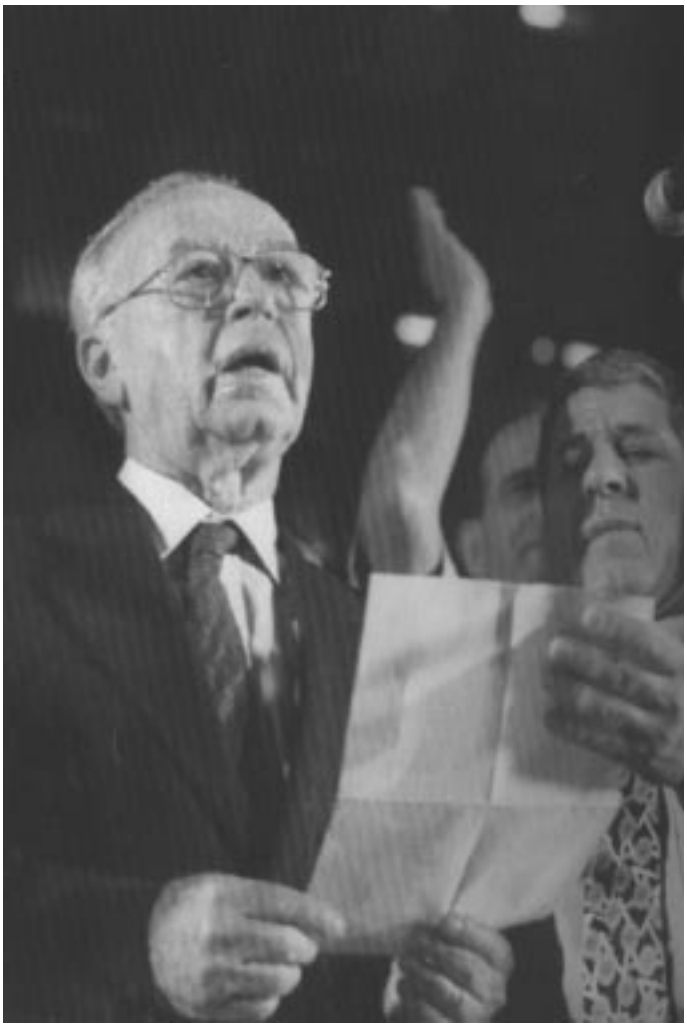

رابين ليلة اغتياله.

يسعى هذا المقال الى تحليل الديناميكية السياسية التي نشأت في اسرائيل إبان حقبة أوسلو، وذلك كنتيجة بالذات لحقيقة أن غالبية الاسرائيليين اعتقدوا أن الحديث يدور حقاً عن «عملية سلام» حقيقية، وهو ما يبين أن وهم السلام (الذي أسميه هنا السلام الوهمي) قد قوّض النظام السياسي الذي كان ضرورياً من أجل الاستمرار في دعم وتأييد عملية تفضي إلى تسوية تاريخية تنهي الاحتلال. وقد حصل ذلك ليس بسبب طبيعة العلاقات بين اسرائيل والفلسطينيين، وانما وبالأساس بحكم المتغيرات التي طرأت على النظام الاسرائيلي الداخلي.

كما ويسعى المقال لاثبات ان امكانية التوصل إلى تسوية تاريخية حقيقية قد تعرضت، من ناحية السياسة الاسرائيلية، الى انتكاسة أو عملية قطع إثر اغتيال اسحق رابين. لذلك، فإنه لم تكن هناك، عقب انتخاب ايهود باراك لرئاسة الحكومة وقطعاً من خلال المفاوضات التي جرت في «كامب ديفيد» بعد مرور سنة على انتخاب باراك، أية فرصة للحصول على دعم سياسي واسع لمثل هذه التسوية التاريخية الحقيقية اللازمة لوضع حد للاحتلال واحلال السلام بين الشعبين. باستطاعتنا ان نستشف من خلال ذلك انه كانت هناك مصلحة كبيرة لاسرائيل في اظهار الزعامة الفلسطينية بمظهر المسؤولة عن الفشل، وذلك بغية اخفاء الواقع المشوه للسياسة الداخلية الإسرائيلية. وعلى غرار ما حصل في العام ١٩٣٦، فقد استغلت الانتفاضة الفلسطينية مرة أخرى، وبنجاح كبير، من قبل القيادة السياسية الاسرائيلية في سبيل تحقيق أهداف الأخيرة، إذ أضحت انتفاضة الأقصى، في نظر غالبية الاسرائيليين، تعبيراً عن رفض السلام (الذي تصوره هؤلاء الاسرائيليون أنفسهم)، عوضاً عن كونها تجسيداً لكفاح مشروع من أجل الاستقلال، خلافاً للمعنى الذي اتخذته الانتفاضة الأولى. والصراع الرمزي حول التفسير، وهو ما يبينه هذا المقال، لا يقل أهمية عن الصراع العنفوي الملموس.

يشكل هذا المقال محاولة لاثبات أن عملية أوسلو حُسِمَت في الصراع الاسرائيلي ـ الاسرائيلي منذ العام ١٩٩٦، وذلك عندما أُنتخب بنيامين نتنياهو (لرئاسة الوزراء) في أعقاب اغتيال رابين. ولم يؤد انتخاب باراك إلى تغيير هذا الاتجاه. ونظراً لأن القوى السياسية التي أيدت التسوية التاريخية آلت إلى التفكك والوهن اعتقدت وقتئذٍ(*) أن السبيل الوحيد لتقويض نظام الاحتلال سيكون عبر الضغط الدولي. غير أن الواقع في الساحة الدولية سار في اتجاه معاكس، حيث جاءت أحداث انتخاب الرئيس بوش، والهجمات الارهابية على نيويورك وواشنطن ثم الحرب على العراق، لتصب كلها في تقوية وتعزيز الدعم والتأييد لسياسة القمع التي تنتهجها حكومة اسرائيل.

تتسم السياسة الإسرائيلية الداخلية اليوم، عدا انها تعاني من انعدام استقرار كبير، بضعف الأحزاب المؤيدة للسلام، وتضخم قوة المعسكر المناوئ للديمقراطية، والتعلق أو الارتهان بزعيم ذي شعبية. ولعل التأييد الذي يحظى به أرئيل شارون يعكس، ليس فقط الاستعداد لمواصلة قمع الانتفاضة بالقوة، وإنما أيضاً، وربما بالأساس، غياب الاتجاه الواضح بشأن الكيفية التي يتعين على اسرائيل مواصلة طريقها بموجبها في أعقاب فشل أوسلو. أما الخطط الأميركية المختلفة ـ ميتشيل، تينيت، زيني، والآن خارطة الطريق ـ فما هي إلاّ مُسكّنات للرأي العام العالمي، وكذلك للرأي العام الإسرائيلي الذي لا يزال يؤيد في غالبيته قيام دولة فلسطينية كمخرج من الاحتلال، رغم شلال الدم النازف منذ ثلاث سنوات. ويأتي المقال ليبين أن المشكلة ليست في مواقف الجمهور الذي يمكن أن يوهم نفسه بأنه في خضم عملية سلام، وإنما في الديناميكية بين القوى السياسية المختلفة، والتي (أي الديناميكية) ترجع لها كلمة الفصل في نهاية المطاف.

لماذا لم نواصل السير على طريقه؟

في أعقاب مقتل اسحق رابين، أقسم الكثيرون من الاسرائيليين،

يهوداً وعرباً، علمانيين ومتدينين، يساريين ويمينيين، على «مواصلة السير على طريقه». وقد نشأ طوال بضعة أيام وهم بأن عملية الاغتيال ليس فقط لن تنجح في تحقيق هدفها، بل وسترتد إلى نحرها، لتعزز وتدعم معسكر أنصار السلام وتضعف معسكر معارضيه. وعلى سبيل المثال، تم انسحاب الجيش الإسرائيلي من المدن الفلسطينية في الضفة الغربية أواخر العام ١٩٩٥ دون أية معارضة، ليفسر على أنه استمرار للسير في طريق رابين. وفي نطاق الوهم ذاته، وجهت انتقادات شديدة اللهجة لدور زعيم المعارضة (اليمينية) في حينه، بنيامين نتنياهو، ازاء التحريض العنيف الذي مارسه ضد رابين وعدم كبحه للمتطرفين خلال التظاهرات التي قادها، فضلاً عن تراجع التأييد الجماهيري له الى أدنى مستوى. وفي ظل هذه الأجواء أيضاً بادر عدد من الحاخامات بالدعوة إلى اجراء مراجعة لوجهة نظر وتربية الشباب الديني ـ القومي، متهمين حاخامات آخرين بالتحريض والتشجيع على اغتيال رابين.

بيريس: أخطاء كارثية.

غير أن وهم «المواصلين لطريقه» سرعان ما تبدد ليحل مكانه الإحساس بالعجز والنكوص والارتداد إلى عهد النزاع والمواجهة العنيفين. وقد ساهم في ذلك اغتيال يحيى عياش (المهندس) وعمليات التفجير الانتحارية في اذار ١٩٩٦، وعملية «عناقيد الغضب» في لبنان، وعدم تنفيذ اتفاق الانسحاب من الخليل. ذروة انهيار الوهم تمثلت في الفوز الانتخابي الذي حققه بنيامين نتنياهو في انتخابات العام ١٩٩٦، ولكن فوز باراك في العام ١٩٩٩ والسنة الأولى من حكمه لم يبشرا بالعودة إلى سابق أيام «صنع السلام» التي ميزت عهد حكم اسحق رابين. فحتى بعد انتخاب باراك أصبحت الأحزاب التي تحظى بتأييد المواطنين العرب أحزاباً منبوذة، وعادت المستوطنات اليهودية الى مكانتها المتصدرة السابقة لاتفاق أوسلو، كما احتاجت الحكومة للشرعية من حزب «المفدال» كي تتمركز وسط الاجماع القومي («حكومة للجميـ.....ع»)[1].

مما لا شك فيه أن اسرائيل تعيش منذ اغتيال رابين أعمق أزمة سياسية عرفتها في تاريخها. أحد العوامل التي تعيق فهم طابع الأزمة يتمثل بالميل نحو القاء اللوم على القادة وصفاتهم الشخصية، حيث نسبت المشكلة في البداية إلى ميل شمعون بيريس الدائم إلى جلب الفشل والهزيمة لنفسه (نعتوه بـ «الخاسر») وإلى جملة القرارات الكارثية التي اتخذها منذ حادث الاغتيال وحتى هزيمته في الانتخابات.

بعد ذلك ألقوا اللوم على شخصية بنيامين نتنياهو وما ينطوي عليه من صفات الترفع والميل للكذب والالتواء ورغبته الجامحة في الوصول إلى السلطة بأي ثمن اضافة الى مواقفه المتطرفة. وحينما نشأت في صدد ايهود باراك أيضاً «نظريات شخصية» لتفسير اخفاقاته (مستبد، مغرور، فرونويد، عسكرتاري ومصاب بجنون العظمة) فقد حان الوقت لأن ندرك أن طابع الأزمة لا ينبع من الطابع الشخصي للزعماء، وإنما من طابع الظروف التي يعملون في ظلها. فالمزايا والصفات الشخصية للقادة يمكن لها، في أي ظرف تاريخي، أن تكون عاملاً في فشلهم أو نجاحهم، لكن الأمر يتوقف أولاً وقبل كل شيء على الظروف السياسية والاجتماعية التي يعمل هؤلاء القادة في ظلها وعلى المواقف التي يتخذونها ازاء تلك الظروف. بمعنى أن بالامكان تصور كيف يمكن لصفات نتنياهو وباراك الشخصية في ظروف أخرى، مختلفة، أن تكون بالذات عاملاً للنجاح.

إن الظروف التاريخية للأزمة الراهنة انما تكمن في ما أحدثته اتفاقيات أوسلو من عملية تغيير بعيد الأثر في المجتمع والسياسة الاسرائيليين، أما اغتيال الزعيم (رابين) فقد أضر بالقدرة على خلق شرعية للعمليات، وخلق ترابط فيما بينها. بكلمات أخرى، واجهت السياسة الاسرائيلية أزمة عميقة في أعقاب الاغتيال، لأنها كانت في خضم عملية تغيير لا يمكن لها أن تتوقف أو أن تراوح مكانها، لكن القدرة السياسية على مواصلة قيادة عملية التغيير هذه بصورة شرعية تعرضت لضرر فادح. فالقديم تداعى والجديد لما يشيد بعد، وفي هذه الظروف ثمة أهمية حاسمة للزعامة والقدرة السياسية في اعطاء الشرعية للتغيير. والشرعية في هذا السياق ليست شأناً شخصياً لهذا الزعيم أو ذاك، وإنما هي ماهية العلاقات بين المستوى السياسي والمجتمع الذي يفترض به (أي المستوى السياسي) أن يمثله ويقوده.

وبغية فهم ماهية العلاقات بين السياسة والمجتمع، فإن المسألة

الأساسية التي استحوذت على اهتمامي لدى كتابة هذا المقال كانت: أي نوع من الديمقراطية هذه التي يكون فيها قاتل مجرم وحيد قادراً على ايقاف عملية تاريخية وحرفها عن مسارها؟! بمعنى ان المقال، وبهدف فهم الأزمة، يركز أولاً على فهم السمات المميزة للسياسة والديمقراطية الإسرائيليين. وسوف أتحرى هنا الكيفية التي يمثل ويجند ويقود بها المستوى السياسي ناخبيه. فهل أحدثت اتفاقيات أوسلو تغييراً في هذه المعادلة؟ وما هي الإشكالية أو الصعوبة التي تعيق مواصلة افراز حركات وزعماء يجسدون ويقودون عملية التغيير التاريخية الهائلة التي أطلقها رابين؟

هناك، اضافة للشروحات والتفسيرات المنصبة على شخصية الزعيم، اتجاه آخر، وهو الاتجاه الذي يعزو الأزمة للبعد الاجرائي ـ التشريعي، والمقصود هنا تغيير طريقة انتخاب رئيس الحكومة. هذا التفسير ينطوي على تشابه كبير مع النظريات الشكلية للديمقراطية والتي تفسرها كظاهرة تنبع من تغيير الأعراف والقوانين. لا شك في أن تغيير طريقة انتخاب رئيس الحكومة ساهمت قطعاً في تفاقم الأزمة، بيد أنه لا يمكن تجاهل حقيقة أن تغيير القانون في حد ذاته استهدف، أو خُطط له بالأساس، للتغلب على اشكالية ضعف وتراجع قوة الحزبين الكبيرين (العمل والليكود) ازاء كتل ائتلافية صغيرة. أي أن تغيير الطريقة لم يكن مجرد «خطأ» أو خلل، وإنما هو نتاج عملية سياسية عميقة حدثت في عقد الثمانينيات، وتجلت بكل عنفوانها وحدتها عند حلّ حكومة الوحدة في آذار ١٩٩٠.

إذاً، المطلوب هو أولاً وقبل كل شيء، تحليل المشكلة السياسية، بمعنى ما هو السبب في كون الحزبين الكبيرين لم يعودا قادرين على تمثيل وقيادة المجتمع الإسرائيلي، بعد ذلك فقط يمكن فهم ومعرفة كيف جاء أو اخترع القانون، وكيف ساهم في تعميق الأزمة.

وعليه، فمن أجل فهم الأزمة السياسية التي نشأت عقب اغتيال رابين، يجدر التحرر من التفسيرات والطروحات التي تدور حول طابع شخصية الزعماء وحول قانون الانتخاب المباشر لرئيس الوزراء، والتي تركز على تجليات الظاهرة وليس على مسبباتها الأساسية.

سيظهر التحليل الوارد في هذا المقال أن الأزمة مرتبطة بسمات النظام الحزبي الإسرائيلي وبنوع عملية الدمقرطة التي أفرزتها اتفاقيات أوسلو. إن الإدعاء أن الديمقراطية في أزمة، لا يقتصر على التوجه المطروح هنا. لكنه يتميز بمحاولة تحليل الرابطة أو الصلة بين «عملية السلام» وعملية الدمقرطة الداخلية لإسرائيل، وذلك من خلال طرح اطار نظري جديد أو مستحدث.

وجهة النظر المركزية في هذا المقال تقول إن هاتين العمليتين، الـ

يغئال عمير: عدة رصاصات أوقفت مسيرة.

«خارجية» ـ المتمثلة بصنع السلام ـ والـ «داخلية» ـ الدمقرطة بواسطة تغيير النظام الحزبي ـ متشابكتان ومتداخلتان بصورة مركبة، وهو تشابك يعرض كلا العمليتين للخطر. والدمج الخاص بين العمليتين، السلام والدمقرطة، هو ما يدعى هنا: عملية أوسلو. فهذه العملية حرفت عن مسارها عن طريق اغتيال رابين، أولاً وقبل كل شيء بسبب عجز السياسة الإسرائيلية عن الربط بين المضمون اللاديمقراطي لعملية الاغتيال وبين هدفها المناوئ للسلام.

وكما سنلاحظ في الجزء التالي من المقال، فإن التمييز بين ما هو «خارجي» وما هو «داخلي» في السياسة الإسرائيلية، ومسألة لمن تعود الصلاحية في تعيين حدود الداخلي والخارجي، يشكلان نقاط الضعف الرئيسية في الديمقراطية الإسرائيلية[٢].

بين الديمقراطية وعملية الدمقرطة

الفرضية التي تنطلق منها معظم الأدبيات النظرية حول الديمقراطية ترى فيها (أي في الديمقراطية) بمثابة كيان محدد المعالم، سواء من الناحية القانونية ـ الشكلية أم من الناحية الثقافية ـ المبدئية، كيان يمكن تحديد أبعاده ومقاييسه وكذلك تقدير حساسيته أو قياس وضعه بشفافية ووضوح، وإلى الحد الذي يمكن فيه تطوير وايجاد مقاييس «موضوعية»

في اسرائيل، وحتى بعد تعيين الحدود الاقليمية الخارجية، ستبقى مسألة الحدود الـ «داخلية» مطروحة أو غير محلولة، والمقصود مسألة المواطنة المتساوية لأولئك الذين يوصفون بـ «غير اليهود» (العرب والمهاجرون الجدد والعمال الأجانب). ومن المتوقع أن تكون هذه المسألة موضوعاً للصراع بين قوى الديمقراطية وتلك القوى التي تسعى لابقاء الامتيازات التي تمنح من خلال تعريف الدولة كدولة يهودية، حكراً على اليهود دون سواهم. أي ان اضفاء العالية على المواطنة يعني الغاء التعريف الإثني للدولة.

من قبيل «مؤشر للديمقراطية». واستمراراً لنظريات الصراع الاجتماعي نقترح هنا تعريف الديمقراطية ليس ككيان قائم، ملموس وجامد، بل كعملية وكنتيجة لتصارع قوى سياسية وقدرة على خوض هذه الصراعات في اطار قواعد لعبة متفق عليها تنشأ في ضوء توازن قوى اجتماعية. انطلاقاً من ذلك لا بد، أولاً وقبل كل شيء، من التمييز بين نوعين من العمليات: فعمليات الدمقرطة هي التي توفر الظروف المؤسسية لتنفيذ العمليات السياسية الديمقراطية.

أ ـ عمليات دمقرطة: وتنشأ هذه العمليات نتيجة ازدياد نفوذ القوى الاجتماعية والسياسية التي تساند انفتاح ومرونة النظام السياسي ازاء الواقع السلطوي القائم الذي يرفض ويقمع مطالب هذه القوى. وتقف في مواجهة القوى الديمقراطية، مجموعات مستفيدة من قواعد اللعبة غير الديمقراطية سواء بشكل مباشر، عن طريق اشراكها في السلطة، أم غير مباشر عن طريق منافع وامتيازات تحصل عليها من السلطة. وطبقاً للتوجه المقترح هنا فإنه لا توجد أية مجموعة اجتماعية تعد بصورة «جوهرية» ديمقراطية أو مناوئة للديمقراطية، بل إن مواقفها مرتبطة بالسياق التاريخي الذي يقع فيه الصراع السياسي.. فالمجموعات والمنظمات والطبقات المستفيدة من سلطة قمعية غير ديمقراطية، ستدعم الحفاظ على الوضع القائم، أما تلك التي تشعر بالغبن والإجحاف فسوف تطالب وتناضل من أجل الديمقراطية، وستسعى إلى امتلاك القوة بغية إحداث تغيير في النظام بما يفسح ويتيح لها حيزاً سياسياً للتعبير والتنظيم والتأثير على الدولة.

ب ـ عمليات ديمقراطية: ويدور الحديث هنا عن عمليات صنع القرارات واتخاذها في نطاق مؤسسات وأطر محددة ومعروفة سلفاً تجمع عليها سائر المجموعات والأحزاب والمنظمات المنخرطة في النظام السياسي. أما قواعد اللعبة والمؤسسات فهي نتاج عملية تاريخية خاصة بكل دولة، تنبثق من ميزان القوى بين أجهزة ومؤسسات الدولة والمجموعات الدافعة نحو الدمقرطة، ومن ميزان القوى بين المجموعات المختلفة المحركة للعملية. وتجري العمليات الديمقراطية عندما تكون منجزات وثمار الدمقرطة قد ترسخت وتجذرت. وتشمل المؤسسات الديمقراطية عناصر: المواطنة الكاملة لجميع السكان، والمساواة في الحقوق بين المواطنين، وحرية التعبير والتنظيم. وتأتي العملية الديمقراطية للتوسط بين مؤسسات الدولة وبين مجموعات المواطنين الممثلة بواسطة أحزاب تتنافس فيما بينها على كسب تأييد المواطنين.

عملية الديمقراطية تغدو متاحة عندما تكون المؤسسات والقواعد محل اتفاق وثقة غير متنازع حولها، بما في ذلك الطريقة القانونية لتغييرها. إن الأحزاب هي الوسيط، الوكيل الرئيسي للديمقراطية، أما المنافسة الحرة فيما بينها، في فترات زمنية محددة، على كسب تأييد المواطنين، فهي السمة والتجلي الأبرز والأشد وضوحاً لقواعد اللعبة الديمقراطية[٣].

تكون العمليات السياسية ديمقراطية عندما تسود المساواة بين جميع المواطنين رعايا الدولة، و عندما يكون هؤلاء قادرون على المشاركة في النقاشات والنضالات بصورة حرة ومتساوية.

وفي هذه العمليات تكون المسؤولية هي مسؤولية المستوى السياسي الحزبي المنتخب، الملزم بتقديم كشف حساب للجمهور حول أعماله وانجازاته مرة كل أربع سنوات. وفي النظام الديمقراطي ليس هناك هيئة أو مؤسسة معفاة من الرقابة العامة، كما وليس هناك أية مؤسسة عامة فوق القانون وفوق المؤسسات المنتخبة للدولة. ويجدر التوكيد هنا على الدور الحاسم للمستوى السياسي ـ الحزبي: فبدون الأحزاب، وبدون قدرة الزعامة على التحاور والمساومة مع جمهورها، ومع الأحزاب الأخرى، لا تكون هناك عملية ديمقراطية سليمة. إن قدرة الأحزاب على تمثيل جمهورها، وعلى بلورة وصياغة مواقفه من أجل ادارة النزاعات الاجتماعية بصورة مرضية للمواطنين، تتوقف على ظروف عمل هذه الأحزاب، في الاطار الرسمي، وعلى موازين القوى بين المجموعات الاجتماعية المختلفة، وبين الأخيرة والدولة.

ولتأمين قيام عملية ديمقراطية تقوم فيها الأحزاب بدور الوسيط بين المجتمع المدني والدولة لا بد من أن تتوفر بادئ ذي بدء عدة شروط مؤسسية. وتهدف الصراعات حول الدمقرطة الى توفير الشروط أو الظروف

المؤسسية الضرورية لوجود أية عملية ديمقراطية[٤]. وبسبب انعدام الوضوح، أو طمس الحدود بين الـ «داخلي» والـ «خارجي» في اسرائيل، نجد أن العملية الديمقراطية فيها تعاني من خلل وتشويه. والمقصود هنا هو عدم توفر أربعة مقومات مؤسسية تشكل شرطاً أساسياً لوجود العمليات الديمقراطية:

أ ـ وجود حدود معترف بها للدولة

فالنظام الديمقراطي يعمل، ويتجسد في اطار الدولة المعرفة كسلطة سيادية في حدود معترف بها من قبل المجتمع الدولي. إن وجود حدود واضحة للدولة أمر حيوي لتعريف مجموعة المواطنين الذين يحق لهم المطالبة بمساواة مدنية. بمعنى أنه في ظل غياب حدود معروفة لا يمكن التحدث عن عملية ديمقراطية، وذلك لأن جمهور المواطنين الذي يفترض بالنظام السياسي تمثيله، ليس واضحاً أو محدد المعالم[٥]. بكلمات أخرى لا يستطيع الشعب أن يقرر من هو الشعب بصورة ديمقراطية[٦]. فحدود الدولة لا تتقرر على أساس منافسة ديمقراطية داخل اطار الدولة، وانما على أساس موازين القوى على الصعيد الخارجي بين دول، بواسطة الجيش والحروب والتوسع الكولونيالي والمؤسسات الدولية[٧]. وبسبب خصوصية عملية اقامة دولة اسرائيل كدولة يهودية في العام ١٩٤٨ ـ واقامة الحكم العسكري وتوسع الدولة في العام ١٩٦٧ ـ تحولت مسألة تعيين الحدود بين اسرائيل والفلسطينيين الى عامل أساسي في عملية دمقرطة الدولة ذاتها (اسرائيل)[٨]. وخلافاً للنظم الكولونيالية، التي تحتفظ بجهاز دولة مفروض من وراء البحار، نجد أن هناك في سياق السيطرة الاسرائيلية المفروضة على الفلسطينيين تواصلاً اقليمياً وادارياً واقتصادياً يطمس بشكل متعمد الحدود بين مجال الدولة الديمقراطي وبين المجال المدار تحت حكم عسكري. أحد التحديات الصعبة المطروحة من قبل القوى غير الديمقراطية في اسرائيل، والتي تساند استمرار السيطرة المفروضة على الفلسطينيين، يتمثل في مسألة من هي الجهة المخولة باتخاذ قرارات في شأن حدود الدولة. ويمثل الطعن في حق مواطني اسرائيل الفلسطينيين بالمشاركة في اتخاذ القرار أو الحسم، موقفاً لا ديمقراطياً سافراً، يشكل عاملاً أساسياً في نزع شرعية عملية السلام، وذلك منذ عهد رابين. هذا الطعن أو الاعتراض مرتبط بتأسيس اسرائيل كدولة للشعب اليهودي وكذلك بالأسطورة المؤسسة القائلة بأن أرض اسرائيل هي «أرض الميعاد» (الأرض التي وعدها الله لشعب اسرائيل..). بمعنى أنه حتى داخل حدود دولة اسرائيل، في حدود العام ١٩٤٨، لا يوجد توافق أو مفهوم ديمقراطي بأن عرب اسرائيل هم مواطنون متساوون في الحقوق. غير أن مشكلة الحدود تبرز أيضاً وبالأساس تجاه الفلسطينيين الواقعين تحت الاحتلال.

وتجمع الأغلبية المطلقة من الاسرائيليين بصورة بدهية على أنه لا يوجد للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة حق سياسي في أن يكونوا جزءاً من الاستفتاء «الشعبي» الذي سيحسم مصيرهم. هذه المسألة لا تعتبر بديهية على الاطلاق من ناحية ديمقراطية، وذلك بكون الفلسطينيين جزءاً من رعايا الدولة الذين يسري القرار عليهم. لكن الأنكى والأخطر من ذلك هو ان المجموعات المناوئة للديمقراطية بشكل سافر في اسرائيل (والتي تستفيد من الامتيازات التي يمنحها لها نظام الاحتلال) تُنكر أيضاً حق الأغلبية اليهودية في تحديد حدود الدولة. العقبة أو المعضلة الرئيسية هي مثلما أشرت آنفاً، أن الحدود ليست مسألة ديمقراطية وإنما هي مسألة علاقات وتوازنات خارجية بين دول وجيوش، ومسألة اعتراف دولي بشرعية هذه الحدود، وبالقطع اعتراف الدول المجاورة.

ب ـ عالمية المواطنة في صفوف فئات رعايا الدولة

تاريخياً، وفي غالبية الأحوال، فإنه وبعد تعيين حدود الدولة فقط، تبدأ بالتبلور مطالب المواطنين ـ الرعايا ـ بالاعتراف بحقوقهم المدنية والسياسية دون تمييز طبقي أو عرقي أو على أساس الجنس أو الدين أو مكان السكن.

النضالات الأكثر شهرة وشيوعاً من أجل الديمقراطية، هي تلك التي خاضتها الطبقة العاملة والنساء والعبيد من أجل الاعتراف بهم كمواطنين متساوين.

في اسرائيل، وحتى بعد تعيين الحدود الاقليمية الخارجية، ستبقى مسألة الحدود الـ «داخلية» مطروحة أو غير محلولة، والمقصود مسألة المواطنة المتساوية لأولئك الذين يوصفون بـ «غير اليهود» (العرب والمهاجرون الجدد والعمال الأجانب). ومن المتوقع أن تكون هذه المسألة موضوعاً للصراع بين قوى الديمقراطية وتلك القوى التي تسعى لابقاء الامتيازات التي تمنح من خلال تعريف الدولة كدولة يهودية، حكراً على اليهود دون سواهم. أي ان اضفاء العالمية على المواطنة يعني الغاء التعريف الإثني للدولة[٩].

جـ ـ الفصل بين الدين والدولة

أدى منح السيادة للمواطنين والغاء الأنظمة الملكية الى الغاء امتيازات المجموعات والمنظمات والأفراد الذين استفادوا من علاقاتهم الخاصة مع السلطة. وهكذا أفضت عمليات الدمقرطة أيضاً إلى صراعات من أجل الغاء المكانة الخاصة التي تتمتع بها المؤسسات الدينية الرسمية التي منحت، ووفرت في الماضي، الشرعية للملك، فتحول الدين من جزء من مؤسسات الدولة الى جزء من المجتمع المدني الحر، والى مجال خاضع لقرار واختيار الفرد.

واجه حزب «العمل»، منذ الإطاحة به من الحكم في العام ١٩٧٧، صعوبة بالغة في إتقان اللعبة الديمقراطية كمعارضة، بمعنى طرح سياسة بديلة لسياسة الحكومة بغية الفوز في حملة الانتخابات التالية. وتعود أسباب ذلك لقيود الديمقراطية الإسرائيلية التي نوقشت سابقاً، لكنها تكمن أيضاً في الخطاب السياسي الذي ظهر وتطور منذ العام ١٩٦٧ والذي سأنعته هنا بالخطاب «الميثولوجي»، وفي موازين القوى التي أفرزها هذا الخطاب إثر رسوخه وتجذره، وهي موازين تعطي تفوقاً لـ «اليمين».

أفضى السياق التاريخي الخاص الذي تمخض عن قيام دولة اسرائيل أيضاً الى صياغة علاقة أو صلة دائمة وثابتة بين الدولة وبين مؤسسات الديانة اليهودية، الأمر الذي أعاق عملية الدمقرطة. والمشكلة لا تكمن فقط في وقوف الأحزاب الدينية في طليعة القوى المناهضة للسلام والدمقرطة، وانما في الموقع البنيوي المناوئ للديمقراطية الذي تتخندق فيه سائر الأحزاب اليهودية. بمعنى أن حقيقة كون معظم الأحزاب اليهودية العلمانية لا تطالب بفصل الدين عن الدولة، انما تنبع أيضاً من الحقيقة الأساسية وهي ان الامتيازات الممنوحة لليهود تنال شرعيتها فقط في نطاق تعريف الدولة كدولة يهودية. أي أنه في غياب تعريف غير ديني لليهودية فإن الحفاظ عليها يتطلب تسويغاً دينياً. هنا تكمن الأزمة الكبرى للديمقراطية الاسرائيلية، سواء قبل توسيع حدود اسرائيل في العام ١٩٦٧، أو حتى في حال جرى حل مسألة تعيين الحدود «الخارجية» مع الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة. اضافة الى ذلك فإن قدوم مهاجرين غير يهود الى البلاد، سواء أطلق عليهم «مهاجرون» روس أم «عمال أجانب»، يفاقم من حدة المشكلة ويضعها خارج السياق المعقد أصلاً لـ «الصراع القومي».

د - الفصل بين السياسة والجيش

اعتبرت الأدبيات التي تتناول عملية الدمقرطة مسألة تبعية الجيش وخضوعه لسلطة مدنية شرطاً أساسياً لهذه العملية، خاصة في ضوء كثرة حالات تدخل الجيش في إدارة شؤون الدولة. فرجالات الجيش، الذين يتقدمون في إطار جهاز هرمي ذي بأس وقوة وقدرة على فرض إرادته على المواطنين، يحدون من قدرة الأحزاب على رسم طريق الدولة وعلى تمثيل المواطنين بشكل حر. إن إرساء الحدود والسلام يشكلان في كل مكان شرطاً ضرورياً لإقامة فصل، أو حدود واضحة بين المستوى العسكري والمستوى المدني[١٠].

في السياق أو الصدد الإسرائيلي يتجلى هذا الأمر بمنتهى الوضوح، لكنه لا يعتبر حتى الآن إشكالياً من ناحية العملية الديمقراطية: فرجالات الجيش الذين يصلون إلى السلطة[١١]، يقومون بذلك كمواطنين أحرار، أما عندما يكونون بالبزة العسكرية فإنهم يبدون رأيهم كـ «مهنيين»، بمعنى في الشؤون الأمنية.

تبهيت أو طمس الحدود في السياسة الإسرائيلية بين السياسي والأمني، يوازي طمس الحدود الخارجية للدولة ذاتها، وكلاهما مرتبطان بالسيطرة المفروضة على الفلسطينيين. هذا الأمر يشكل سمة كلاسيكية لوضع غير ديمقراطي، لكن معظم النقاش العام يتجاهل ذلك، ويتعامل مع تدخل العسكريين في السياسة كشيء بديهي، أو كضرورة لا غنى عنها. ووفقاً لكل المعايير الدولية فإن تدخل العسكريين في القرارات السياسية، وتدخل الجنرالات السابقين في السياسة، يحد من حرية عمل المستوى المدني[١٢].

تدخل المستوى العسكري في إسرائيل في السياسة، جعل منه، في الماضي والحاضر، مرجعية عليا في الشؤون السياسية (المسماة «أمنية») كتعيين حدود الدولة وطبيعة العلاقات مع الدول المجاورة.

بغية فهم هذا الطرح، ومن أجل خلق صورة دقيقة ومتوازنة لانعكاسات طمس الحدود بين العسكري والسياسي، يجدر التوكيد هنا على أنه لم يكن بالإمكان الشروع بعملية أوسلو لولا تأييد القيادة العليا للجيش لهذه العملية. فقد توصلت هيئة الأركان العامة ووزير الدفاع في ذلك الوقت، إلى استنتاج، بعد اندلاع الانتفاضة (الأولى) بأنه لا يوجد حل عسكري بعيد المدى لاستمرار السيطرة على الفلسطينيين، ومنذ ذلك الوقت أيَّد المستوى العسكري الإسرائيلي إجراء مفاوضات والتوصل إلى تسوية مع النخب المعتدلة بين الفلسطينيين[١٣].

أوسلو كعملية دمقرطة وسلام

كان المشروع التاريخي الذي قاده رابين بمثابة عملية دمقرطة وليس عملية سلام وحسب، تماماً لأن تعيين الحدود «الخارجية» مع الفلسطينيين انطوى على تقويض للحدود «الداخلية» المثيرة للإشكال من ناحية ديمقراطية. وتعد مسيرة أوسلو عملية دمقرطة نظراً لأنها تثير وتستنهض

الصراعات السياسية التي تفرز الشروط المؤسسية الأربعة التي وصفت أعلاه على أنها ضرورية لوجود عملية ديمقراطية في إسرائيل. أي أن طريق رابين أفضت سواء بصورة واعية ومباشرة، أم بصورة غير مباشرة وغير واعية، إلى بلورة وتوفير تلك الشروط المؤسسية التي أتاحت حدوث عمليات ديمقراطية. فمسألة تعيين الحدود الخارجية لدولة إسرائيل تشكل الهدف المعلن للمفاوضات مع الفلسطينيين، لكنها تمهد الطريق أيضاً لإبعاد رجالات الجيش عن السياسة بعد استكمال العملية (عملية السلام).

مسألة المواطنة المتساوية للفلسطينيين مواطني إسرائيل، والمكانة المفضلة للمؤسسات والأحزاب الدينية اليهودية، أثيرت ظاهرياً بمعزل عن عملية «أوسلو»، لكنهما في الواقع جزء جوهري منها لأنها تضع علامة استفهام حول هاتين المسألتين.

فإلغاء امتيازات اليهود في أرض إسرائيل، من خلال الاعتراف بالحقوق السياسية للآخر الفلسطيني، يضع علامة استفهام سواء حول التمييز ضد الفلسطينيين مواطني الدولة، أو على التمييز التفضيلي للديانة اليهودية.

يقف فهم الصلة بين عملية السلام وبين إضعاف مكانة الديانة اليهودية في إسرائيل في صلب عملية تسييس المحافل الدينية الحريدية ومعارضتها لعملية أوسلو[١٤].

إن التقارب بين محافل الحريديم والمتدينين – الوطنيين، بما في ذلك وقفتهم الموحدة خلف نتنياهو، إنما يشير إلى الصلة بين السلام والديمقرطة في عملية أوسلو. كذلك فإن الصحوة الـ «علمانية» ضد نفوذ الحريديم وعدم تجنيدهم للخدمة في الجيش، جاءت كرد فعل على تسييس الأحزاب الحريدية منذ بدء عملية أوسلو. بعبارة أخرى فإن عملية أوسلو، كعملية تزاوج أو دمج بين الديمقرطية والسلام، أدت فيما أدت، إلى تسييس الصراع حول موقع الديانة اليهودية في دولة إسرائيل.

إذن، وبالمصطلحات المقترحة هنا، فإن العملية التي قادها رابين أفضت إلى دمقرطة إسرائيل، غير أن مشكلة هذه العملية، وكأي عملية دمقرطة، تتمثل في أنها تجري في غياب ظروف ديمقراطية راسخة وقواعد لعبة متفق عليها. بمعنى أن الشعب لا يستطيع أن يقرر بصورة ديمقراطية من هو الشعب، وما هي حدود دولته؟![١٥]. ذلك هو السبب الأساسي الذي يجعل مسألة الزعامة، أو القيادة، في عمليات الدمقرطة، مسألة حاسمة للغاية. فقدرة الزعامة على إعطاء الشرعية للتسويات والحلول التي تتوصل إليها تعتبر حاسمة لتكريس نتائج العملية كقواعد لعبة راسخة ومتفق عليها. وتجري عمليات الدمقرطة في ظروف تآزم التسويات السياسية القديمة وفي ظل افتقاد التسويات الجديدة للشرعية، ومن هنا تغدو قدرة الزعامة (شخصيات وأحزاب) على منح الشرعية بحكم مكانتها العامة، حاسمة جداً[١٦].

القوى التي عارضت رابين ونجحت في كبحه، حتى وإن بصورة مؤقتة إلى حين نشوء الظروف الملائمة والقوة السياسية اللازمة، ركّزت عليه شخصياً، ذلك لأن الشرعية لعملية التغيير توفرت أو أُعطيت من خلال سلطته وهيبته الشخصية. ولم تكن هذه الشرعية نتاج قبول قواعد اللعبة الديمقراطية بالذات، إذ أن معارضيه (أي معارضي رابين) طعنوا في التفويض الذي حصل عليه من الشعب. وقد شملت سلطة وهيبة رابين، بالإضافة إلى انتصاره الحاسم في انتخابات العام ١٩٩٢، شخصيته الموثوقة وما يتمتع به من مصداقية واستقامة وسيرة عسكرية حافلة، فضلاً عن تاريخه الشخصي. من جهة أخرى فإن العملية التي مر بها رابين على المستوى الذاتي كرئيس لأركان الجيش في حرب العام ١٩٦٧ وكوزير دفاع «تكسير العظام» في حقبة الانتفاضة الأولى، إلى أن أصبح زعيم المصالحة والسلام؛ هذه العملية أو التجربة هي التي وقفت في صلب القدرة على إعطاء الشرعية لتغيير مواقف الجمهور. وقد خلقت حركاته وإيماءاته الجسدية وتصريحاته وتعابيره الكلامية اللاذعة نوعاً من التعاطف معه لدى أوساط واسعة ممن لاقت صعوبة في هضم التغيير السريع. ومن الأمثلة على ذلك تردده وطريقة مصافحته للزعيم الفلسطيني (ياسر عرفات) [أثناء حفل توقيع اتفاق أوسلو في حديقة الزهور بالبيت الأبيض]، أو نعته للمستوطنين الذين احتجوا ضده بـ «بروفولوريم» ووصفه للابتزاز السياسي الذي تمارسه أحزاب الائتلاف بـ «غوعليتسيا» (وهو تعبير آخر من توليفات رابين الشهيرة، قصد به التعبير عن الاشمئزاز والقرف من سلوك الأحزاب الإسرائيلية الابتزازي).

إن مركزية زعامة رابين في العملية هي التي دعت إلى المسّ به شخصياً، بداية عبر الإساءة إلى صورته وسمعته الشخصية، ثم وعندما لم يجد ذلك نفعاً، من خلال قتله اغتيالاً.

الأوساط التي عارضت رابين ورفضت عملية أوسلو، ليست مناوئة للسلام والتسوية وحسب، وإنما هي بسلوكها ووجهة نظرها، قوى غير ديمقراطية ترفض التخلي عن الامتيازات التي تمنحها لها الدولة اليهودية والتوسع الإقليمي وسلطة الحكم العسكري على الفلسطينيين.

وبطبيعة الحال فإن هذه القوى أو الأوساط لم تتورع عن اللجوء لأية وسيلة غير ديمقراطية، كانتهاك القانون أو ممارسة العنف، وهو سلوك انتهجه معارضو عملية السلام عموماً، وليس فقط القاتل بمفرده، والذي يمثل بالطبع التجسيد المتطرف للاستعداد لانتهاك القانون واللجوء للعنف ضد السياسة السلمية للحكومة. وقد اعتبر غالبية معارضي رابين سلطته وأهليته أو صلاحيته لصنع السلام بأنهما غير شرعيين، بذريعة وحجج

«العمل» لم يكن قادراً على تنفيذ خطته الرامية لجعل إسرائيل دولة يهودية ديمقراطية منفصلة عن الفلسطينيين، في حين لم يكن الليكود معنيا بفرض أو تطبيق القانون الاسرائيلي على كامل «أرض إسرائيل» ما سيؤدي بالتالي إلى ضم أكثر من مليون فلسطيني ليصبحوا مواطنين متساوين في دولة اسرائيل. وبغية طمس الواقع المشوه الذي أوجداه، قام «الليكود» و«المعراخ» بتجنيد وحشد التأييد الجماهيري بواسطة الرموز والأساطير المتقاطبة القائمة على العداء للآخر، لكنهما تواطئا وتعاونا عملياً في اتباع سياسة تُديم وتكرس الوضع الناشئ.

أنه – أي رابين – «لا يملك تفويضاً» بتقديم تنازلات وأنه لا يجوز له «الاعتماد على – أصوات – العرب»[١٧].

معارضة هذه المحافل للسلام والديمقراطية تنبع من حقيقة أن إخضاع الفلسطينيين في المناطق (الضفة والقطاع) والعرب مواطني دولة إسرائيل بصورة غير ديمقراطية لسلطة الدولة اليهودية والجيش الإسرائيلي يعطي تلك الأوساط ذاتها امتيازات لا جدال فيها، لكنها لا تكون امتيازات بديهية أو تلقائية في ظروف السلام والحدود الواضحة وفي ظل دولة قانون ديمقراطية. وليس عبثاً أن هؤلاء الناس لا يرون في الديمقراطية قيمة ومبدأ، وأن هناك، في نظرهم، سلطة أعلى من سلطة الدولة. من هنا فإنهم مستعدون لفرض رأيهم على الأغلبية الإسرائيلية، كما أنهم مقتنعون بأن الحقيقة المطلقة ملك لهم وليست منوطة بـ «المزاج العام» للجمهور. وطالما كان فرض رأي اليمين المتطرف على غالبية الجمهور يسمى أو يوصف من قبل هؤلاء على أنه «سلام بيننا»، فهذا على ما يرام، أما إذا قررت الأغلبية مواصلة السير في طريق رابين، فسوف يوصف هذا على الأرجح بأنه «حرب أهلية»[١٨].

وفي الواقع الإسرائيلي الخاص فإن الأخوة والسلام بين اليهود ينتهيان عندما ترفض الأغلبية قبول فرض رأي الأقلية غير الديمقراطية.

هذا هو الوضع الذي ساد لغاية صعود رابين للسلطة في العام ١٩٩٢، والوضع الذي نشأ منذ جريمة اغتياله.

اتجاهات السياسة الميثولوجية

هناك سؤال يطرح نفسه في هذا السياق، وهو كيف تبلور وبقي قائماً في إسرائيل نظام سياسي يقيد الديمقراطية، أو بتعبير آخر نظام جامد يحول دون إجراء تغييرات سياسية تأخذ بيد إسرائيل نحو التلاؤم والتناغم مع المتغيرات الجارية حولها.

إن المرونة والانفتاح على التغيرات هي من السمات الأساسية لأي نظام ديمقراطي. وفيما نجد أن قيود الديمقراطية الإسرائيلية، التي تم تناولها في الجزء السابق من المقال، قائمة منذ البداية، فإن هذا الجزء سيتناول سمات السياسة الحزبية التي تبلورت في إسرائيل في عقد الثمانينيات، الذي سبق مسيرة أوسلو.

واجه حزب «العمل»، منذ الإطاحة به من الحكم في العام ١٩٧٧، صعوبة بالغة في إتقان اللعبة الديمقراطية كمعارضة، بمعنى طرح سياسة بديلة لسياسة الحكومة بغية الفوز في حملة الانتخابات التالية. وتعود أسباب ذلك لقيود الديمقراطية الإسرائيلية التي نوقشت سابقاً، لكنها تكمن أيضاً في الخطاب السياسي الذي ظهر وتطور منذ العام ١٩٦٧ والذي سأنعته هنا بالخطاب «الميثولوجي»، وفي موازين القوى التي أفرزها هذا الخطاب إثر رسوخه وتجذره، وهي موازين تعطي تفوقاً لـ «اليمين». وحيث أن الخطاب الميثولوجي قد أفرز هويتين جماعيتين ثقافيتين، وبهذا المعنى سياسيتين أيضاً، لـ «اليمين» و«اليسار»، فقد امتلك المعسكر الأول تفوقاً انتخابياً ثابتاً يرتكز إلى العامل الديمغرافي، أي التفوق العددي للمجموعات الثقافية المنتمية لتيار «اليمين». هذا التفوق يسمى هنا «تفوقاً بنيوياً لليمين».

شكلت انتخابات العام ١٩٨٤ مثالاً بارزاً على الصعوبة التي واجهها حزب «العمل» في القيام بدوره كمعارضة وكبديل سلطوي. في الوقت ذاته وصل فشل وإخفاق الليكود كحزب حاكم ذروة جلية، وسادت ظروف مثالية مواتية لطرح سياسة بديلة وإحراز فوز في الانتخابات (من جانب حزب العمل). فقد تورطت حكومة الليكود في أعقاب اجتياح الجيش الإسرائيلي للبنان، والخسائر البشرية الناجمة عن ذلك وعجز حكومة الليكود عن اتخاذ قرار بالانسحاب، هذا فضلاً عن إخفاقها في كبح التدهور الاقتصادي الذي وصلت نسبة التضخم المالي جراءه رقماً قياسياً بلغ ٤٠٠٪. في ظل هذه الظروف اضطر الزعيم الأسطوري لحزب الليكود، مناحيم بيغن، إلى التخلي بصمت مطبق عن منصبه، ليستبدل بزعيم مغمور وغير شعبي، وهو اسحق شامير. ولكن حتى في ظل هذه الظروف، فشل حزب العمل، رغم كل ما يملكه من خطط عملية لإخراج عجلة الدولة

من تعثرها، بالفوز في الانتخابات، وسقط في شرك الخطاب الميثولوجي الذي يعطي تفوقاً بنيوياً لـ «اليمين».

يكرس الخطاب الميثولوجي الاحتلال ويخرج الفلسطينيين من المجال السياسي وذلك عن طريق خلق هويات جماعية متعارضة – «هم» و«نحن» من جانب الأحزاب اليهودية التي تُعرِّف وتصنف الـ «شعب» بين «يمين» و«يسار». الأسطورة التي ينطلق منها اليمين تتمثل في «أرض إسرائيل» في حين يستخدم «اليسار» أسطورة السلام والأمن. «اليمين» الذي يتمسك برداء «الكرامة القومية» يتوجه بخطابه إلى الناخبين المتدينين والحريديم والشرقيين متعهداً بإبقاء السيطرة على الفلسطينيين عن طريق إنكار أية شرعية لهم، في حين أن «اليسار»، الذي يظهر بمظهر الاعتدال والاستعداد للمساومة، ما عدا أنه يرفض فقط (!!) التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية وقيام دولة فلسطينية، يتوجه إلى ناخبي الطبقتين الوسطى والعليا، مبرراً ومسوغاً استمرار الإحتلال لأنه «لا يوجد طرف يمكن التحدث معه..».

هذا هو الخطاب الذي ساد خلال الحملات الانتخابية التي جرت في ١٩٨١ و١٩٨٤ و١٩٨٨. وقد اتضح في تلك الحملات الإنتخابية أن القوة الانتخابية لحزبي الليكود والعمل متعادلة تقريباً، لكن ما يسمى بـ«اليمين» يملك تفوقاً «ديمغرافياً» على ما يسمى بـ«اليسار». تحديد مصطلح «أحزاب اليمين» كرس نتيجة لإتفاق إئتلافي مميز جداً وقع عقب انتخابات العام ١٩٨٤، عند إقامة حكومة «الوحدة الوطنية».

مقتل رابين: الصدمة.

ويصف الإتفاق حدود الدولة–القومية–ومكوناتها بأنها مسألة خلاف بين «يمين» و«يسار». ووضع الاتفاق الذي ابرم بين حزبي العمل والليكود، جميع الأحزاب الدينية في خانة «اليمين» الذي يمثله الليكود، في حين وضع جميع الأحزاب «العلمانية» في خانة «اليسار» الممثل في الاتفاق بواسطة «العمل».[١٩]

غير أن السؤال الأساسي هو: ما هو بالضبط وبالتحديد «اليمين»، وما هو «اليسار»؟ وإلى ماذا يرتكز «التفوق البنيوي» لـ«اليمين»؟ وما السبب في كونه مرتبطاً بالديمغرافية؟ أو بكلمات أخرى، ما هي المسألة التي تعبر عنها وتكرسها هذه التحديدات أو المفاهيم؟ لقد تحولت مفردات «اليمين» و«اليسار» في إسرائيل بمرور السنوات إلى لغز أو «طلاسم»، وإلى رموز لكيانات تحدد ملامح وهوية مجموعات اجتماعية تؤلف معسكرين متنازعين، لكل منهما لغة ورموز وأساطير وروايات وأبطال يفهمون ماضي وحاضر ومستقبل إسرائيل بطريقة مختلفة. ويدور الحديث هنا عن معسكرين لهما هوية جماعية ثقافية، وتضامنا معادياً للآخر الذي يعرف بواسطة هذا العداء، بمعزل عن المواقف والأفعال السياسية لزعماء المعسكرين. لذلك فإن هذين المعسكرين ليسا بكيانين سياسيين، ولا جزءاً من عملية ديمقراطية ذات رابطة دينامية ومتغيرة بين أحزاب ومواطنين، قادرة على إحداث تغييرات.

وبسبب مركزية البعد الثقافي للتعريف الميثولوجي لـ«اليمين» والـ«يسار»، تكتسب الديمغرافية بالذات أهمية جد حاسمة في السياسة. وتظهر جميع البحوث حول أنماط التصويت أن هناك إرتباطاً وثيقاً بين تأييد «اليمين» أو «اليسار» وبين مفاهيم من قبيل الإثنية، الدين، التحصيل العلمي، الطبقة ومكان السكن. وبمقدار ما يكون الإنسان غنيا، إشكنازياً، علمانياً مثقفاً ويسكن في المناطق والأحياء الراقية، فإنه سيؤيد الـ«يسار». والعكس بالنسبة للتصويت لـ«اليمين»، والذي يرتبط بطبقة دنيا وبالطوائف الشرقية، والدينية والريفية وبالتحصيل المتدني. هنا تكمن ايضاً «كرامة المجموعة»: فـ«نحن» الخاصة بـ«اليسار» تعتبر نفسها عقلانية معتدلة،

و«اليمين» يرى نفسه وطنياً مخلصاً وفخوراً. كذلك يصف كل منهما سلباً الآخر بـ:«غير متزنين» أو «يخونون الوطن»..

كان هناك عامل أساسي في جمود السياسة الميثولوجية وهو «التفوق البنيوي» لـ«اليمين»، بمعنى أن «اليمين» يفوز منذ العام ١٩٧٧ (في الانتخابات) لأسباب «ديمغرافية». أي أنه اذا كان التصويت يتم على أساس هوية جماعية وليس على أساس مواقف، فهذا يعني أن مجموعات مؤيدي «اليمين» (المتدينين والشرقيين والطبقات الدنيا والهوامش) كانت تمتلك تفوقاً عددياً ثابتاً على المجموعات الاجتماعية المكونة لـ«اليسار».

هذا الأمر، أو الاستنتاج، ثبتت صحته خاصة عندما اتفق «اليمين واليسار» على أن الأحزاب التي تُؤَيِّدُ من قبل أغلبية من المواطنين العرب ليست جزءاً من اللعبة السياسية الشرعية لتشكيل إئتلاف.

ويعمل هذان التجمعان بصورة أساسية من خلال الشعور بالانتماء لأشخاص مماثلين لهم والعداء لآخرين، وخاصة قادة الخصم، وهذا دون انتقاد أو التطرق للمواقف السياسية التي تنتهجها عملياً أحزاب وزعماء المعسكرين ذاتهما. ولا بد من الإشارة علاوة على ذلك، إلى أن «المعراخ» (التجمع)، الذي ضم حزبي «العمل» و«مبام» هو الذي كرس السيطرة العسكرية على الفلسطينيين وطمس حدود دولة اسرائيل بواسطة بناء المستوطنات (وأهمها مستوطنات الخليل وغوش عتصيون وهضبة الجولان وغور الأردن ويميت والأحياء الاستيطانية المحيطة بالقدس)، وبذلك شجع الإيمان الديني بعقيدة أرض اسرائيل الكبرى التي تعتبر الأسطورة المؤسسة لـ«اليمين».

إن سياسة «اليسار» هي التي شجعت بالذات إقامة النواة التأسيسية لحركة «غوش ايمونيم»، وساهمت منذ العام ١٩٦٧ في زيادة قوة ونفوذ الليكود لغاية صعوده للسلطة في العام ١٩٧٧ .[٢٠]

في المقابل فإن الليكود هو الذي تخلى، فور إعتلائه للسلطة، عن مطلبه الأيديولوجي بالسيادة على أرض إسرائيل الكبرى وذلك من خلال توقيعه على إتفاقيات كامب ديڤيد. فقد وصفت هذه الاتفاقيات السيطرة الاسرائيلية على الضفة الغربية وقطاع غزة بأنها سيطرة مؤقتة، وموضوع لمفاوضات السلام في إطار فكرة الحكم الذاتي. هذان الجانبان: آنية السيطرة على الفلسطينيين و«قابلية تغيرها» من خلال التوصل إلى إتفاقيات سلام، يشكلان مكونان أساسيان في أسطورة «السلام والأمن» المؤسسة لـ«اليسار». وفي ضوء السياسة التي اتبعتها حكومة الليكود تأسست الحركة المركزية التي ترمز لـ«اليسار»، حركة «السلام الآن»، وذلك بهدف تأييد المفاوضات مع مصر واتفاقيات كامب ديڤيد، كما ساعدت الحركة «المعراخ» على النهوض من هزيمته في العام ١٩٧٧، واستعادة قوته الانتخابية السابقة في الانتخابات التالية في العام ١٩٨١.

اضحت حكومات الوحدة الوطنية التي تشكلت في فترة ١٩٨٤-١٩٩٠، التجلي الأبرز للقطيعة بين العداء الميثولوجي بين «اليمين» و«اليسار» من جهة، وبين العمل السياسي اليومي المشترك، من جهة ثانية.

وفرت اتفاقيات كامب ديفيد، الموقعة في العام ١٩٧٨، أرضية سياسية للتعاون بين «اليمين» و«اليسار» من أجل «مسيرة السلام» [٢١]، وللتقاطب الرمزي بين المعسكرين على حد سواء. من ناحية عملية، واصل المعسكران، تحت شعارات السلام، توسيع المستوطنات اليهودية، أما على المستوى الرمزي فقد استمر دمغ «اليمين» بأنه «غير متزن» و«اليسار» بأنه «خائن وعديم الكرامة القومية».

انعدام الرابطة بين الأحزاب وبين مواقف الجمهور ومصالحه-في المجالات السياسية والثقافية والاجتماعية وغيرها-عبر عن نفسه ايضاً في فترة حكومات الوحدة الوطنية ١٩٨٤-١٩٩٠. ففي تلك الفترة جرت معركتان إنتخابيتان في أجواء عدائية ومتوترة للغاية بين «اليمين» و«اليسار»، غير أن قيادات المعسكرين المتناحرين نجحت بعد ذلك مباشرة وبسهولة في ادارة سياسة متفق عليها للحفاظ على سلطتهما المشتركة على المجتمع الاسرائيلي.

الخطاب الميثولوجي لـ«اليمين» و«اليسار»، والعداء المتبادل والتعاون بينهما، كل ذلك شكل مصلحة جلية لحزبي الليكود والعمل على حد سواء. وقد تبنى الحزبان الكبيران سياسة لم يتمكنا من تنفيذها، ولذلك فقدا الاتجاه، لكنهما لم يفقدا التطلع والرغبة في البقاء كقوتين مهيمنتين في إسرائيل.

«العمل» لم يكن قادراً على تنفيذ خطته الرامية لجعل إسرائيل دولة يهودية ديمقراطية منفصلة عن الفلسطينيين، في حين لم يكن الليكود معنيا بفرض أو تطبيق القانون الاسرائيلي على كامل «أرض إسرائيل» ما سيؤدي بالتالي إلى ضم أكثر من مليون فلسطيني ليصبحوا مواطنين متساوين في دولة اسرائيل. وبغية طمس الواقع المشوه الذي أوجداه، قام «الليكود» و«المعراخ» بتجنيد وحشد التأييد الجماهيري بواسطة الرموز والأساطير المتقاطبة القائمة على العداء للآخر، لكنهما تواطئا وتعاونا عملياً في اتباع سياسة تُديم وتكرس الوضع الناشئ. فالخطاب الميثولوجي والعداء المتبادل أداما النظام السياسي اللاديمقراطي من خلال إغلاق كامل المجال، أو المدى، السياسي، فقد جرى تجنيد كل تنظيم أوحزب جديد بصورة فورية لينضوي تحت مظلة الخطاب الميثولوجي لـ«اليمين واليسار»، حيث اضطرت هذه التنظيمات أو الأحزاب للتماثل مع أحد الطرفين، والتسليم بالمكانة المركزية لـ«الليكود» و«المعراخ». وبذلك نشأ

الانتفاضة الأولى: إعادة هندسة للوعي الاسرائيلي

توافق بين «الداخلي».. و«الخارجي». بين المستوى الرمزي وبين الممارسات أو التطبيقات العملية. وقد خلقت حكومات الوحدة الوطنية بخطابها الميثولوجي، تساوقاً بين خطاب غير ديمقراطي، معزول ومحافظ في السياسة الإسرائيلية على المستوى الداخلي، وبين الواقع اللاديمقراطي للسلطة العسكرية المفروضة على الفلسطينيين. كذلك همش الخطاب الميثولوجي كل نقاش جوهري وكل حل عملي للمشاكل سواء على صعيد العلاقات مع الفلسطينيين أو في مواضيع ومسائل أخرى، لم تنجح المحاولات لطرحها على بساط البحث العام.

ومن هذه الناحية خلق الخطاب الميثولوجي المعادي لـ«اليمين واليسار» ما يشبه الـ«كارتل»، عوضاً عن «الاحتكار» الذي احتفظ به حزب «مباي» لغاية العام ١٩٧٧. فـ«الكعكة» يتم تقاسمها الآن بين المعسكرين الكبيرين، ما يجبر الأحزاب الصغيرة على الانضمام إلى أحد المعسكرين، معسكر «اليمين» أو «اليسار». وبطبيعة الحال فإن الأحزاب الوسطية، مثل «داش»، ليس لها مكان عندما يكون الاستقطاب ميثولوجياً، وليس سياسياً جوهرياً. وقد ظهرت قدرة الأحزاب الصغيرة على المساومة والابتزاز، في شكل أساسي، عندما سعى كل من حزبي العمل والليكود إلى إقامة حكومة بزعامة أحدهما وحده، دون إشراك الحزب الكبير الثاني، كما حصل في التسعينيات، نتيجة لتغيرات كبرى جرت خارج نطاق النظام الحزبي (ولا سيما عقب اندلاع الإنتفاضة الفلسطينية الأولى وموجة الهجرة من الاتحاد السوفييتي السابق) والتي جعلت الجمود المترتب على حكومة الوحدة شأناً خطيراً وعديم الجدوى. وقد حصل هذا الأمر في اذار العام ١٩٩٠، حيث انتهى عهد حكومات الوحدة.

طريق رابين

بغية فهم الصعوبات التي تواجهها الطبقة السياسية والمجتمع الإسرائيليين في مواصلة السير على طريق رابين، يتعين علينا بادئ ذي بدء تحليل ماهية هذا الطريق. ولا يسعى التحليل إلى «استكشاف» ما فكر به رابين أو سعى إليه، وإنما ما الذي فعله، وما هو المغزى السياسي لـ «صنع السلام». هذا الجزء من المقال ينشد تحليل الطريق الذي سلكه رابين عند صعوده إلى سدة الحكم في العام ١٩٩٢ وفي قيادته لمسيرة المصالحة والسلام مع الفلسطينيين.

تكمن إشكالية السياسة الميثولوجية لـ «اليسار واليمين» في أن الهوية الجماعية وكرامة أو وكبرياء المجموعة لكل منهما مرتبطان بالعداء والكراهية للآخر. وليست هناك إمكانية لانتصار طريق أحد المعسكرين، لأنه لا توجد لديهما طريق وإنما أساطير ليس إلا، وإذا ما توفرت فرصة للتغيير فهذا لن يتم إلا عن طريق إضعاف الهويتين الميثولوجيتين في الوقت ذاته. لقد تحولت تغذية العداء المتبادل إلى رافعة وآلية أساسية لتجنيد ولاء الناخبين ولشل وتعطيل النظام السياسي المكرس لحماية قوة الحزبين الكبيرين وحفظها، بمعزل عن مصالح واحتياجات ومواقف ناخبيهما، ووسط التغاضي عن الأزمة التي تواجهها الدولة.

يوناتان شابيرا سمى هذه الظاهرة سياسة شعبية[٢٢]، إذ يتوجه القادة نحو مخاطبة الجمهور وتجنيده بصورة مباشرة من خلال أساطير مقطوعة وبعيدة عن أي نقاش جوهري وعن المسائل العملية المطروحة على بساط البحث، والتي تشغل حقاً بال المواطنين. أي أن العدو الأول لكل تغيير في النظام السياسي القائم على استقطاب «يسار – يمين» تمثل في الولاء القبلي للهويات الميثولوجية المعزولة عن المصالح والمواقف العملية للمواطنين.

ووفقاً لـ «شابيرا» فإن الديمقراطية لا تؤدي وظيفتها في ظل مثل هذا الوضع، ذلك لأن من المفروض بالنظام السياسي في ظل الديمقراطية

وبذلك، وكجزء من الحاجة لإضفاء الشرعية على خطواته وتحركاته، راح رابين يبلور عبر شخصيته القيادية، هوية جماعية جديدة، فأصبحت «نحن» الجديدة مبنية على الإسرائيليين والفلسطينيين المتطلعين للسلام، بينما «هم» تعني اليهود والمسلمين والمتدينين المتطرفين الذين يسعون لإدامة وتكريس الحرب والصراع.

وبطبيعة الحال فقد كانت هذه الهويات بديلاً للهويات الميثولوجية، وهي وإن لم تكن قد تجذرت تماماً، إلا أنها كانت وقت اغتياله، في أوج تبلورها.

أن يقوم، حسب وجهة نظر «شابيرا»، بدور الوسيط بين المصالح العملية للمجموعات والمواطنين، وبين الحاجة لتحديد سياسة شاملة ومتفق عليها للدولة.

الخطاب الشعبي وأزمة الديمقراطية تجليا في ضعف وتراجع قوة الحزبين الكبيرين، الليكود والعمل، اللذين فضلا تجنيد الناخبين على أساس أساطير ورموز، وليس عن طريق طرح سياسة عملية تتصدى لمشكلات الدولة والمواطنين.

صحيح أن الأساطير نجحت في تجنيد مصوتين في يوم الانتخابات، لكنها لم تنجح في تجنيد أعضاء للحزب وناشطين وجهاز يؤمن بطريق الحزب. لقد أصبح الحزبان فارغين من المحتوى والقدرة على تجنيد نشطاء للعمل السياسي الروتيني طوال أيام السنة.

والحال، تمثلت العقبة الرئيسية أمام الشروع باتباع سياسة برغماتية غير ميثولوجية، تتصدى لمشكلات المجتمع الإسرائيلي، في عجز الحزبين الكبيرين عن تأدية مهامهما. وقد نبع جمود النظام السياسي الإسرائيلي من السياسة المحافظة المرتكزة إلى عدم طرح بدائل سياسية، إضافة إلى انعدام الالتزام بتنفيذ ما جرى التعهد به خلال الانتخابات. فاللعبة الديمقراطية، الهادفة إلى توفير سياسة بديلة لسياسة الحكومات الفاشلة، لم تؤد دورها. وقد كانت حكومات الوحدة الوطنية تعبيراً لغياب البديل.

كانت هناك حاجة إذن لإحداث تغيير واسع النطاق في النظام الحزبي، من أجل كسر الجمود السياسي. أي أن المشكلة كانت في كيفية إيجاد الترابط بين السياسة، التي أضحت معزولة وميثولوجية، وبين المواقف في المسائل السياسية والاجتماعية التي تطلبت مواجهة جادة. أو لنقل بمفردات «شابيرا»، المشكلة كانت: ما هو الكفيل بجعل الديمقراطية الرسمية والحزبين الكبيرين يؤديان عملهما ودورهما بصورة جوهرية، موضوعية؟

تحطم الجمود الذي نشأ جراء السياسة الميثولوجية لـ «اليمين واليسار» واختفى من الوجود كلياً بين أعوام ١٩٨٨ – ١٩٩٢، وذلك عبر عدد من التغيرات «الخارجية» بالنسبة للمؤسسة الإسرائيلية، والتي أجبرت هذه المؤسسة على الشروع بالعمل والقيام بدورها. حزب «العمل» استوعب مبكراً هذه التغيرات وسارع إلى إحداث انقلاب داخل صفوفه ومؤسساته. هذه التغيرات «الخارجية» التي أتاحت، بل واستوجبت أيضاً إحداث تغيير في النظام السياسي «الداخلي»، تمثلت في الانتفاضة وانهيار الكتلة السوفييتية والهجرة الجماعية المكثفة من دول الاتحاد السوفييتي إلى إسرائيل، والتي غيرت الميزان الديمغرافي الذي أعطى تفوقاً بنيوياً لـ «اليمين». وقد دفعت هذه التطورات حزب «العمل» منذ شهر آذار ١٩٩٠ نحو السعي لإقامة «حكومة سلام» استناداً لتركيبة نفس الكنيست (البرلمان) المنتخب في العام ١٩٨٨، غير أن هذا المسعى مني بالفشل، نتيجة ما وصفه اسحق رابين بـ «المناورة النتنة». وفي أثناء محاولة حزبي العمل والليكود تشكيل ائتلاف ضيق بزعامة الحزبين، اتضح بجلاء للقاصي والداني إلى أي حد يرتهن الحزبان الكبيران، في ظل غياب حكومة الوحدة، بالأحزاب الصغيرة.

الأحداث التي وقعت في آذار ١٩٩٠ كانت مفصلية بالنسبة للمتغيرات التي طرأت على السياسة الإسرائيلية منذ ذلك الوقت، ابتداءً من التوجه نحو إحداث تغيير دستوري – تشريعي، والذي أفضى إلى سن قوانين أساس وتغيير قانون انتخاب رئيس الوزراء، مروراً بتنامي قوة «شاس» كحزب ذي وزن قومي، وانتهاءً بالتغيرات التي جرت كما أسلفنا داخل حزب «العمل» وأدت إلى فوزه في انتخابات العام ١٩٩٢ والتزامه الديمقراطي بالتوصل إلى تسوية مع الفلسطينيين في غضون أربع سنوات.

جدير بالتأكيد أن جميع انعكاسات «المناورة النتنة» كانت غير مقصودة، وبالذات نتيجة لفشل التحرك الذي قام به شمعون بيريس من أجل إقامة حكومة سلام مع القوائم الدينية الحريدية (شاس وأغودات يسرائيل) والتي قررت في نهاية المطاف، بتأثير الحاخام شاخ، إقامة حكومة ضيقة مع الليكود.

هذه النتيجة أبقت حزب «العمل» في مقاعد المعارضة دون قصد منه،

ولكن بحلول العام ١٩٩٢ تحققت كل نوايا «المناورة النتنة»، حيث أقيمت حكومة سلام بالتعاون مع «شاس» ودون مشاركة الليكود.

كان للنتائج غير المقصودة لـ «المناورة النتنة» انعكاسات ايجابية للغاية على عملية دمقرطة إسرائيل. فبوجوده في مقاعد المعارضة اضطر حزب «العمل» لصياغة سياسة بديلة لسياسة سلطة الليكود، ولخلق رابطة مع جمهور الناخبين، ومصداقية لتنفيذ تعهدات الحزب خلال أربع سنوات من توليه للسلطة. وفي خضم خلق تلك المصداقية جرى تغيير طريقة الانتخابات الداخلية في الحزب (حزب العمل)، وجرت منافسة مفتوحة (برايمريز) سواء على الأماكن في الكنيست أو على المرشح لرئاسة الحكومة. لقد نجح حزب «العمل» خلال سنوات ١٩٩٠ – ١٩٩٢، في إحداث تغيير داخلي أتاح بدء عملية الدمقرطة للمجتمع الإسرائيلي بـ: خلق رابطة بين الناخبين وبين الأحزاب وممثليها، وطرح وإجراء نقاش جوهري للمسائل المطروحة على بساط البحث، والتعهد بإنهاء السيطرة المفروضة على الفلسطينيين.

الانقلاب الأساسي في انتخابات العام ١٩٩٢ تمثل في صعود حزب «العمل» المعارض من ٣٩ مقعداً إلى ٤٤ مقعداً في حين هبط حزب الليكود الحاكم من ٤٠ مقعداً إلى ٣٢. ولعل الانقلاب الوحيد الذي يضاهي هذا الانقلاب في حجم وأبعاد التغيير بين حزب السلطة وحزب المعارضة هو ذاك الذي حدث في العام ١٩٧٧[٢٤].

شكلت انتخابات العام ١٩٩٢ انقلاباً حقيقياً ليس في نتائجها العددية وحسب، بل وفي مجراها وطريقة إدارتها أيضاً. فمفهوم «هم ونحن» الميثولوجي الذي يطمس ويبهت المواقف السياسية ويقوم في عزلة وانقطا ع عن الجمهور، أُستبدل ليحل مكانه خطاب جوهري يتناول المسائل العملية والمستقبلية للدولة الإسرائيلية. وكان الشعار المركزي لحملة حزب العمل الانتخابية تغيير سلم الأولويات، والذي اشتمل بطبيعة الحال على تعهد بإجراء مفاوضات والتوصل إلى تسوية سياسية مع الفلسطينيين، إلى جانب أجندة عمل كاملة على الصعيد الإسرائيلي الداخلي، الذي تعرض للكبت والإهمال على مر السنوات عبر الخطاب الميثولوجي، وذلك في مجالات التعليم والصحة والعمل والمواصلات وغيرها.

في الظروف نفسها شكل انضمام الكثيرين من الناخبين الجدد، القادمين من دول الاتحاد السوفييتي، عاملاً حاسماً وضرورياً من أجل قلب معادلة «التفوق البنيوي لليمين»، وهو تفوق ديمغرافي كما أسلفنا. وقد أدت طروحات حزب «العمل» بشأن فشل السياسة الاقتصادية للحكومة، إضافة لمحاولة رئيس الحكومة مخاطبة جمهور الناخبين باللغة الروسية (التي تعلمها إبان فترة الحرب العالمية الثانية)، إلى ابتعاد الناخبين الشرقيين عن حزب الليكود وتضامن الناخبين الروس مع المعارضة. غير أن الاتجاه العام كان نحو خطاب أكثر جوهرية وموضوعية، خطاب يتصدى لطائفة واسعة من المواضيع والقضايا المطروحة على جدول الأعمال العام الجديد – كالبطالة والصحة وطرق المواصلات والتعليم – تحت شعار تغيير سلم الأولويات.

ويمكن القول: إن حملة انتخابات العام ١٩٩٢ أولت اهتماماً أقل بكثير من سابقاتها لمسألة هيمنة الآخر ومسألة طرح الأساطير المُجنِّدة لقبائل «اليمين» و«اليسار». كان انتصار العام ١٩٩٢، انتصاراً لكل الأحزاب التي طرحت خطاباً برغماتياً، غير ميثولوجي، بصرف النظر عن التردد المعروف للناخبين الشباب بين ميرتس («اليسارية») وتسوميت («اليمينية») والذي لم يكن – أي التردد – مفهوماً لدى كل الذين يفكرون بالسياسة بمفاهيم «اليمين واليسار» الميثولوجية المتقاطبة. وقد برز هبوط جميع الأحزاب التي رفعت أسطورة «أرض إسرائيل»، كالليكود و«المفدال» و«هتحيا».

وعلى صعيد المواقف السياسية اليمينية صعدت أيضاً الأحزاب التي تحدثت بلغة أكثر «برغماتية» وأقل ميثولوجية (والتي تعني لغة القوة العسكرية) والمقصود حزبي تسومت ومولديت اللذين حصلا على ١١ مقعداً، بينما هبطت حركة «هتحيا»، الميثولوجية، التي لم تتمكن من اجتياز نسبة الحسم.

أحد التحولات المهمة كان تحولاً ظرفياً عرضياً، والمقصود حقيقة أن أعضاء الكنيست الخمسة، نواب الأحزاب المؤيدة من قبل المواطنين العرب، أصبحوا في ضوء نتائج الانتخابات، جزءاً «داخلياً» وضرورياً في اللعبة السياسية، وذلك جراء حيويتهم أو الحاجة الملحة لهم في تشكيل «الكتلة المانعة» المكونة من ٦١ نائباً في الكنيست والتي تحول دون تشكيل حكومة «يمين». أي أن هبوط قوة الليكود الانتخابية حرمته من إمكانية تشكيل حكومة دون حزب العمل، كما فعل بين ١٩٩٠ – ١٩٩٢، ولكن خيار حكومة الوحدة الوطنية لم يعد أيضاً ممكناً، وهذا بالضبط نتيجة لتغير الخطاب الذي استبعد العودة إلى حالة الجمود والشلل التي وسمت حكومات الوحدة الوطنية خلال الثمانينيات.. بمعنى أنه كان من البديهي بعد الانتخابات أن لمرشح حزب العمل لرئاسة الحكومة، اسحق رابين، التزام تجاه جمهور الناخبين بالعمل خلال أربع سنوات على تحقيق قائمة من الإنجازات، بادئ ذي بدء في مجال العلاقات مع الفلسطينيين، وكذلك أيضاً على صعيد جدول الأعمال الجديد في ميادين التعليم والصحة والبطالة. ولقد شكل ذلك حلقة مركزية في عملية الدمقرطة التي قادها حزب العمل، والتي حملت جميع الأحزاب على الشروع بالاهتمام والتعامل مع المشكلات التي تشغل بال الجمهور، والعمل على خلق رابطة متبادلة

وبغية توسيع قاعدة التأييد له والحد من التأييد لمعارضيه قام رابين ببناء هوية انصار السلام (عوضاً عن أنصار «اليسار») التي تحتوي الكثيرين من مؤيدي الليكود الذين أخذوا يعبرون عن دعمهم وتأييدهم للعملية، لكنهم تجنبوا بالطبع المشاركة في المظاهرات العنيفة والمتطرفة، التي نظمها نتنياهو بالتعاون مع المستوطنين. لقد حاول رابين بناء صورته الشرعية كزعيم قومي- صورة «بطل الأمن» والسعي من خلال ذلك الى تقويض قواعد وأسس التأييد التقليدية لـ«اليمين». وتمثل نجاحه في عزل زعيم «اليمين»، بنيامين نتنياهو، الذي بقي مع نفر من أنصاره المتطرفين والغوغائيين المعارضين للسلام. لقد أضحى نتنياهو اسيراً في قبضة الاوساط الدينية المتطرفة وقبضة الخطاب الميثولوجي حول «أرض اسرائيل».

بين السياسة والمواطنين.

غير أن هذه العملية – الإيجابية – لم تكتمل، ولم تخل من ثغرات ونواقص. فعلى الرغم من بدء تكون خطاب غير ميثولوجي، خطاب برغماتي وديمقراطي، إلا أن النظام السياسي لم يتغير بعد، كما أن خطر العودة إلى الاستقطاب القديم بين «يسار ويمين» كان لا يزال قائماً، بضغط الليكود عندما كان في المعارضة، والذي كان تفوقه البنيوي مرتبطاً بقدرة التجنيد الكامنة في الخطاب الميثولوجي. لقد كان من شأن الارتداد والرجوع إلى الخطاب الميثولوجي أن يعرض للخطر عملية الدمقرطة ومسيرة السلام على حدّ سواء، وأن يجعل من انتخابات العام ١٩٩٢ حدثاً غير متكرر وليس له استمرارية. هذه المشكلة كانت مشكلة جدية وحقيقية، ناتجة عن بطء عملية التغيير في المؤسسات الحزبية مقارنة مع التغيرات الحاسمة والجذرية التي تحدث بتسارع خارج نطاق هذه الدائرة. أي أن المشكلة تمثلت في كيفية مواصلة اتجاه تقويض السياسة الميثولوجية المحصورة في «يسار ويمين». العملية التاريخية التي قادها اسحق رابين، سواء أقام بذلك بوعي كامل أم بوعي جزئي فقط، سعت إلى إحداث تغيير شامل في السياسة الإسرائيلية، يتضمن مبادرات وخطوات على الصعد السياسية والحزبية والاقتصادية والتعليمية والرمزية. وقد مهد لذلك عامل أو خطوة إجرائية تمثلت في تغيير طريقة انتخاب رئيس الوزراء، والتي اندمجت في سياق التحولات الكبرى. ولكن بعد مقتل رابين لم يبق سوى الإجراء الشكلي، أما باقي التغيرات فقد اختفت وتوارت كلياً، وأجهض الطريق أو قطع.

سعى رابين، بغية التغلب على خطر العودة للاستقطاب الميثولوجي والجمود السياسي، إلى إحداث عملية تقوض الأساس الذي ترتكز إليه السياسة الميثولوجية. وقد قام بذلك، أولاً من خلال تغيير معادلة السيطرة التي تحكم العلاقة بين الإسرائيليين والفلسطينيين، وهي خطوة كان من شأنها أن تقوض أسطورة «أرض إسرائيل الكبرى» التي يتبناها الليكود، لكنها غيرت بالضرورة السياسة المحافظة والجامدة التي انتهجها حزب العمل منذ العام ١٩٦٧[٢٥]. وقد قام رابين بذلك ليس فقط عن طريق إدارة حوار وتعاون مع الفلسطينيين البرغماتيين المعتدلين، وإنما أيضاً من خلال خطبه. ففي تصريحاته العلنية سعى رابين إلى نزع وتقويض شرعية المتعصبين أتباع التيارات الدينية – القومية المتطرفة، وشرعية «أرض إسرائيل» كشعار أو نظرية، وسط تقليله من شأن وحتى استبعاد وجود أية قيمة أمنية للمستوطنات اليهودية التي اعتبرها «مستوطنات سياسية»[٢٦]. (وذلك بخلاف تام لإيهود باراك، الذي يؤكد ويشدد على ارتباطه بأرض إسرائيل والمستوطنات وبحزب المفدال). كذلك أعاد رابين إلى الخارطة حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧، التي تطعن في شرعية جميع المستوطنات وذلك من خلال سياسة الحصار والإغلاق (للأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة) ومن خلال محاولته (الفاشلة) لإقامة جدار فصل على «الخط الأخضر».

هذه الخطوات بدأت بإفراز وخلق مفاهيم جديدة للهوية الجماعية، مفاهيم سياسية وليس ميثولوجية – رمزية. ولم تعد هناك مفاهيم «يمين» و«يسار» وإنما مؤيدو السلام (الذين يضمون مصوتي «يمين») ومعارضوه.

وبحكم الحاجة لإعطاء الشرعية، ليس فقط لعملية السلام بل وللثقل السياسي الذي يمثله الفلسطينيون مواطنو اسرائيل، دافع رابين عن المكانة الديمقراطية لهؤلاء الفلسطينيين كشركاء سياسيين. وقام بذلك في ضوء المطالبة بـ «الاعتماد على أغلبية يهودية».

وأفضت سياسة رابين السلمية إلى إتاحة مجال سياسي أمام الفلسطينيين في المناطق، وكشفت من خلال ذلك الرابطة الوثيقة القائمة بين السلام والديمقراطية.

وبطبيعة الحال فإن معارضي الدولة الفلسطينية ينكرون أيضاً المكانة السياسية المتساوية للفلسطينيين داخل دولة إسرائيل. وفي الصدامات والمنازعات التي توالت بوتيرة متصاعدة بين رابين والمتطرفين اليهود، دان رابين المعارضين للسلام وقال إنهم متواطئون ضمناً مع حركة «حماس» في محاولة عرقلة وإفشال مسيرة أوسلو.

وبذلك، وكجزء من الحاجة لإضفاء الشرعية على خطواته وتحركاته،

راح رابين يبلور عبر شخصيته القيادية، هوية جماعية جديدة، فأصبحت «نحن» الجديدة مبنية على الإسرائيليين والفلسطينيين المتطلعين للسلام، بينما «هم» تعني اليهود والمسلمين والمتدينين المتطرفين الذين يسعون لإدامة وتكريس الحرب والصراع.

وبطبيعة الحال كانت هذه الهويات بديلاً للهويات الميثولوجية، وهي وإن لم تكن تجذرت تماماً، إلا أنها كانت وقت اغتياله، في أوج تبلورها. وفي تقديري كان نجاح رابين في خلق الهويات الجماعية الجديدة، وهو ما عبر عن نفسه أيضاً في مظاهرة الرابع من تشرين الثاني – نوفمبر (وكذلك في مظاهر الحداد والحزن التي عمت عقب اغتياله) واحداً من الأسباب المباشرة بالذات وراء القرار بوجوب تصفيته شخصياً.. فرابين هو الذي خلق بنفسه هذه الهويات، كما أنها اكتسبت شرعيتها من شرعيته، وهيبته.

كان رابين عدواً لليمين الميثولوجي، الذي يتطلع إلى إدامة الاحتلال، وذلك نظراً لنجاحه في تفكيك اليسار الميثولوجي.

فالذين تظاهروا في الرابع من تشرين الثاني – نوفمبر ١٩٩٥ ليسوا «اليسار» وانما مؤيدو السلام. حيث كان بينهم عرب وشرقيون ومؤيدون لليكود. لقد بنى رابين ذلك بنفسه، على الرغم من ميل «اليسار» الدائم للوقوع في شرك التقاطب الميثولوجي «يسار– يمين». وضع «اليمين» في دائرة استهداف احتجاجاته، رابين ذاته، كشخص وليس كنهج او طريق، لان رابين وطريقه كانا شيئاً واحداً. وقد وجد هذا الامر تعبيراً له في محاولة (اليمين) تصوير رابين في صورة عربي (يعتمر كوفية) وفي ادعاء قاتله ان «الساحة (ساحة «ملوك اسرائيل» في تل ابيب) كانت مليئة بالعرب». وبالفعل فقد وجد آلاف اليهود والعرب أنفسهم، نتيجة للسياسة التي اتبعها رابين، يتظاهرون معاً ويغنون «انشودة سلام». لقد تظاهروا جنباً الى جنب ضد العنف (عنف المستوطنين وحركة «حماس») ومع السلام (سلام رابين وعرفات).

ان نجاح عملية الاغتيال تمثَّل في قلب الامور رأساً على عقب بثلاث رصاصات ليس الاّ. وتحول السلام الى شأن خاص لـ«اليسار»، اما القاتل فصار رسولاً لـ«اليمين». ثلاث رصاصات فقط اوجدت مجدداً معسكرين ميثولوجيين متقاطبين.

السلام المتخيّل: أجندة ما بعد الصراع والاغتيال

على الرغم من ان السلام كان لا يزال بعيد المنال، الا ان سياسة رابين أتاحت تخيل هذا السلام وكذلك الاجندة المستقبلية لاسرائيل، بعد الحرب والصراع. هذه الاجندة، التي اقترح تسميتها أجندة ما بعد الصراع [٢٧]، تأتي بهدف التصدي للمسائل التي نحّتها السياسة الميثولوجية جانباً، وتتضمن مسائل تتعلق بالمجتمع والاقتصاد والهوية والمواطنة والثقافة والدين.

باشرت الطبقة، او المؤسسة السياسية الاسرائيلية بالاستعداد رويداً رويداً، ولكن بثبات ومواظبة، لاجندة ما بعد الصراع، ولكسر هويات الـ«اليسار» والـ«اليمين»، وذلك مباشرة بعد التوقيع على اتفاق اوسلو. وقد تجلت هذه الاستعدادات بالتالي:

١– نشأت في الانتخابات البلدية التي جرت في تشرين الثاني ١٩٩٣ ائتلافات جديدة حطمت معادلة «يسار – يمين». ولعل المثال الأبرز هو دعم ميرتس لمرشح الليكود، روني ميلو، في الانتخابات لبلدية تل ابيب، علماً انه كانت هناك حالات كثيرة اخرى تشكلت فيها ائتلافات غير ميثولوجية.

٢– في الهستدروت، التي تمثل رمزاً رئيسياً في مبنى السياسة الميثولوجية وهوية «اليسار» المبغضة للعمال الشرقيين [٢٨]، نشأ في مواجهة حزب «العمل» ائتلاف بين «ميرتس» و«شاس» برئاسة حاييم رامون وعمير بيرتس، توطئة للانتخابات التي جرت في ايار ١٩٩٤. وللمرة الاولى، بعد ٧٤ عاماً، فقد حزب العمل هيمنته وسلطته في الهستدروت، حيث حصلت القائمة المشتركة التي ضمت شاس وميرتس على ٤٦٪ من الاصوات مقابل ٣٢٪ لحزب «العمل»، أما قائمة الليكود، التي خاضت تلك الانتخابات، فكادت تختفي كلياً من الوجود.

٣– داڤيد ليڤي، وهو الزعيم المركزي الذي جسد ارتباط الشرقيين الفقراء بـ«اليمين» انسحب من الليكود وأسس حزباً باسم «جيشر»، في حزيران ١٩٩٥، رفع لواء النضال من اجل قضايا اجتماعية.

٤– شرع حاييم رامون ببلورة خطة لاقامة حزب وسطي بالتعاون مع روني ميلو وسط تفاهم مسبق مع اسحق رابين، حسب كل الدلائل، وبالقطع ليس ضده.

ومن الواضح والمعلوم ان قيام حزب وسطي يكون ممكناً فقط، عندما تكون مصطلحات اليمين واليسار مصطلحات سياسية وليس ميثولوجية– قبلية. فعندما يكون اليسار واليمين مصطلحين ميثولوجيين متقاطبين فانه لا مكان سياسياً للوسط.

كان تأسيس حزب الوسط مستنداً الى الفرضية القائلة بامكانية تجزئة صوت الناخب بطريقة الانتخاب المباشر لرئيس الحكومة، ما يتيح مواصلة تأييد رابين. اي ان طريقة الانتخاب المباشر لرئيس الوزراء بنيت بشكل واعٍ ومدروس في ضوء عملية ضعف قدرة التجنيد المرتكزة على الخطاب الميثولوجي، والفهم او الادراك بان هذه العملية تفضي

المستوطنون: ردود فعل عنيفة ضد أية تسوية.

بالضرورة الى القدرة على اجتذاب الأصوات التي تذهب لحزبي العمل والليكود اللذين فقدا الكثير من نشطائهما وانصارهما في فترة الثمانينيات. لقد جرى سن القانون (قانون الانتخاب المباشر..) في نطاق محاولة لاتاحة المجال امام عملية الدمقرطة، بمعنى خلق تساوق وانسجام بين المؤسسة الحزبية وبين أجندة ما بعد الصراع التي تهم وتشغل بال المواطنين.

تكمن براعة الخطوة في الافتراض بان عملية الدمقرطة ستؤدي، ولو بصورة مؤقتة، الى الحفاظ على مركزية حزب العمل، على اعتبار ان الحزب هو الذي سيقدم المرشحين الذين يمتلكون افضل الفرص الواقعية للفوز في معركة التنافس على رئاسة الوزراء. (ليس اعتباطاً ان يكون بنيامين نتنياهو العضو الوحيد في الليكود الذي أيد القانون، فهو الوحيد الذي اعتبر نفسه مرشحاً مؤهلاً للفوز في انتخاب مباشر). بهذا المعنى فان المشكلة الرئيسية للقانون لم تكن في مساهمته في انهيار وتداعي الاحزاب الكبيرة، التي عانت قبل ذلك من ضعف وتراجع، وانما في كونه استند الى الافتراض بان المرشح الذي لا منازع له في الفترة الانتقالية بين أجندة الصراع واجندة ما بعد الصراع، سيكون اسحق رابين.. وباغتياله، انتكست العملية برمتها.

يجدر التأكيد هنا على مسألةٍ أو نقطة نظرية، فالمشكلة المركزية لعملية الدمقرطة التي جرت بين ١٩٩٠ وتشرين الثاني ١٩٩٥، وكأية عملية انتقال للديمقراطية، تتمثل في ان نجاحها منوط بأهلية وهيبة الزعماء الذين يقودونها، وبقدرتهم السياسية على ادارة وعقد التسويات والتحالفات اللازمة بغية التحكم في العملية واضفاء الشرعية عليها. ويرجع سبب ذلك الى كون قواعد اللعبة والقوى السياسية الجديدة لم تحظ بعد باعتراف كافٍ لتوفر بنفسها الشرعية اللازمة. ويجب ان لا نغفل في هذا السياق عن حقيقة ان «المعراخ» اعلن طوال عشرات السنوات عن معارضته لقيام دولة فلسطينية وللتفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية والعودة الى حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧، وبالتالي لماذا يجب الوثوق به الآن؟!

من هنا فقد مُنحت الثقة لرابين، الذي أخذ يُغير وجهة نظره ورؤيته في ضوء الظروف الجديدة. لكن الخطاب والنظام الحزبي الجديدين لمرحلة ما بعد الصراع، واللذين يتوسطان بين المجتمع المدني والدولة، لم يتجذرا بعد بدرجة كافية.

الباحث كلاوس أوفا قدم ملاحظة مميزة في هذا الصدد جاء فيها: ان التناقض الذي تجري في ظله عمليات الدمقرطة يتمثل في ان هذه العمليات تحدث بالضرورة في نطاق عملية غير ديمقراطية، فالديمقراطية ليست قائمة بعد وانما القائم هو فقط نضال يهدف الى ايجاد قواعد لعبة ديمقراطية [٢٩].

هذه المشكلة واجهها رابين ايضاً. فقد كان رابين متزعماً لعملية كان من المقيض فيها للسلام مع الفلسطينيين ان يعيد صياغة او تعريف حدود السياسة الاسرائيلية، لكنه لم تكن متوفرة بعد لا قواعد لعبة شرعية (سواء لاجراء التغيير او لسياسة ما بعد الصراع) ولا نظام حزبي او ائتلافات جديدة تتلاءم مع جدول الاعمال الجديد. بل العكس هو الصحيح. فمن خلال ما عرفه وأدركه الاسرائيليون حتى ذلك الوقت، كان الفلسطينيون خارج النظام السياسي محرومين من الحقوق (كلياً او جزئياً) وهو ما اعتبر امراً ديمقراطياً مشروعاً، لا سيما وان اسرائيل تعد كما هو معلوم الدولة الديمقراطية الوحيدة في الشرق الاوسط.. والسؤال هو ما الذي كان بوسعه ان يعطي شرعية لفهم معكوس، يمنح الفلسطينيين حقوقاً سياسية ووطنية؟

عشية اغتياله، حمل رابين بشدة على وجهة النظر اللاديمقراطية والعنصرية – حسب تعبيره– التي تنادي بحرمان المواطنين الفلسطينيين من حق التصويت.

هذا الوضع، الذي يستمد فيه التغيير شرعيته مباشرة من خلال شخصية وسلطة الزعيم، يعتبر وضعاً مألوفاً. ففي أوقات الأزمات، لا يكون هناك مرجع او مصدر آخر للسلطة، لذلك تجد الجمهور يسير خلف سلطة ومرجعية الزعيم، او الزعماء الذين يجسدون في نظره (اي نظر الجمهور) الروح الجديدة. وتلك هي، وفقاً لـ«ويبر»، الزعامة الكاريزماتية، فهي ليست ميزة او سمة من سمات الزعيم، وانما هي سمة لفترة أزمة يجسد خلالها الزعماء بشخصيتهم ورؤيتهم التغيير الذي يتطلع اليه جمهور مؤيديهم، ما يجعله بالتالي مصغياً ومستجيباً لهؤلاء الزعماء.[٣٠] فعندما صرح رابين في خطاب الفوز عقب انتخابات العام ١٩٩٢، «انا الذي «أوجه دفة القيادة»، فقد كان يعي على ما يبدو وبدرجة كبيرة المسؤولية الواقعة على كاهله، وخطورة الرجوع للتجنيد الميثولوجي القديم المستند الى «يمين – يسار». كان مقصد الخطاب الحد من نشوة وحماس «اليسار» في أعقاب الفوز، والسعي لإبقاء أنصاره في بيوتهم. التفسير المقترح هنا لخطاب رابين وسياسته هو ان القصد كان ابقاء «اليسار» غير مجند وذلك تفادياً لرد فعل معاكس، يؤدي الى تجند واسع لـ«اليمين» الميثولوجي. فتقاطب «اليسار – اليمين» كان من وجهة نظر رابين، يخدم «اليمين» ويضر بشرعية العملية التي تنشد التحرر من المعادلة الميثولوجية القائمة على «يمين ويسار».

وبغية توسيع قاعدة التأييد له والحد من التأييد لمعارضيه قام رابين ببناء هوية انصار السلام (عوضاً عن أنصار «اليسار») التي تحتوي الكثيرين من مؤيدي الليكود الذين أخذوا يعبرون عن دعمهم وتأييدهم للعملية، لكنهم تجنبوا بالطبع المشاركة في المظاهرات العنيفة والمتطرفة، التي نظمها نتنياهو بالتعاون مع المستوطنين. لقد حاول رابين بناء صورته الشرعية كزعيم قومي– صورة «بطل الأمن» والسعي من خلال ذلك الى تقويض قواعد وأسس التأييد التقليدية لـ«اليمين». وقد تمثل نجاحه في عزل زعيم «اليمين»، بنيامين نتنياهو، الذي بقي مع نفر من أنصاره المتطرفين والغوغائيين المعارضين للسلام. لقد أضحى نتنياهو اسيراً في قبضة الاوساط الدينية المتطرفة وقبضة الخطاب الميثولوجي حول «أرض اسرائيل».

أي ان محاولة رابين استهدفت الخروج من الصراع الميثولوجي بين «يسار ويمين» والتوجه نحو ارساء سياسة جديدة، يكون الصراع فيها بين العالم الميثولوجي القديم الذي يقود نحو ادامة النزاع (مع الفلسطينيين)، وبين عالم برغماتي جديد ينادي بالحوار والتسوية. كان الانتقال بين أجندة تطرح استمرار التوسع واستثمار الموارد (في مشاريع الاستيطان) في الاراضي الفلسطينية (المحتلة)، وبين تغيير سلم الاولويات وتوجيه الاستثمارات لتوظف في التعليم وشبكات الطرق داخل حدود دولة اسرائيل.

بعبارة اخرى، حاول رابين منع تجنيد «اليسار» لدرء خطر امكانية نجاح نتنياهو في تجنيد كل التجمع المصنف كـ«يمين» في مواجهتهم كتجمع لليسار. وقد حقق رابين في هذا الصدد نجاحاً يفوق التوقعات. فقد وافق على تنظيم مظاهرة تأييد له فقط عندما اقتنع بان الصورة العنيفة لمعارضي السلام اضحت واضحة بما لا يدع مجالاً للشك، وان المؤيدين لطريقه ولمعسكر السلام باتوا يضمون عدداً لا يستهان به من انصار «اليمين».

فغالبية جمهور المصوتين لليكود لم ينخرطوا في المظاهرات ضد أوسلو، وظهروا بالنسبة لمن يشاهد العملية من خلال شاشة التلفزيون، تماماً مثل الذين يصوتون لـ«اليسار». الى ذلك فقد أُعتبرت عملية أوسلو، سواء من قبل مؤيدي «اليسار» او من قبل غالبية مصوتي الليكود، عملية غير قابلة للنكوص او الرجوع عنها.

غير ان الحشود التي أتت الى الساحة (ساحة «ملوك اسرائيل» سابقاً) واولئك الذين أقسموا بـ«مواصلة طريقه»– اي طريق رابين بعد اغتياله– أدركوا ان الطريق الى السلام والديمقراطية غير معبدة بعد. لقد شق رابين الطريق بنفسه من خلال افعاله، وفي خضم ما بذله من جهد وعمل. هذا هو طابع عمليات التغيير التاريخية، فهي عمليات تفرز زعامة جريئة، لكنها ايضاً منوطة ومرتهنة بتلك الزعامة ذاتها. ويجدر التأكيد هنا مجدداً على ان الزعامة هي نتاج ظروف معقدة وعمليات سياسية طويلة الأجل، وليست ميزة شخصية لأحد ما. فرابين كان رئيساً للحكومة

يكمن جذر الازمة السياسية منذ اغتيال رابين، في انه ومنذ اللحظة التي اصبح بالامكان فيها تخيل السلام، وفي الوقت الذي اعتبرت فيه عملية السلام غير قابلة للنكوص، اخذت المؤسسة السياسية بالتغير تبعاً لذلك، لكن مسيرة المصالحة والتسوية مع الفلسطينيين لم تُستكمل. لقد حرف الاغتيال عملية الدمقرطة عن مسارها لأن الاغتيال استهدف في هذه العملية، ووجه ضد مصدر الصلاحية والشرعية لتغيير الاجندة والنظام السياسي باتجاه اجندة جديدة. كان المجتمع الاسرائيلي قد اصبح ناضجاً لاجندة ما بعد الصراع، في حين لم تكن القيادة السياسية والمؤسسة الحزبية ناضجتين بعد لمثل هذه الاجندة.

منذ العام ١٩٧٤، ووزيراً للدفاع بين ١٩٨٤ و١٩٩٠، لكنه لم يبرز وقتئذٍ كزعيم كاريزماتي قادر على احداث تغيير جذري. لقد برزت زعامته في الظروف الخاصة التي نشأت في اعقاب الانتفاضة وحل حكومة الوحدة الوطنية.

بعد اغتيال رابين، لم يكن هناك شخص في موقع الزعامة مثلما كان رابين، وبالقطع ليس شمعون بيريس، الذي كان الرمز الأبرز للسياسة الميثولوجية التي سادت في الثمانينيات. لذلك، ومنذ اليوم الذي وقع فيه حادث الاغتيال، اخذت السياسة تخطو في مسيرتها التقهقرية الى الوراء، باتجاه التضامن الميثولوجي، الآمن والمعروف، المرتكز الى العداء للآخر والى تقاطب «يسار – يمين»: في رد فعل فوري على حادث الاغتيال، سارع «اليسار» الى اتهام «اليمين»، هذا المفهوم الفضفاض الذي كان في طور التداعي والانهيار، لكنه ما انفك يتناول تجمعاً كبيراً يحتوي ايضاً على عدد كبير من مؤيدي السلام.

من جهته، اتهم «اليمين» بشكل غير مباشر رابين بانه هو الذي يتحمل مسؤولية اغتياله، وذلك عندما علل قادة اليمين، حادث الاغتيال بانه نتيجة لـ«الاستقطاب في صفوف الشعب».

مما لا شك فيه ان هذا الاستقطاب كان ثمرة مباشرة لمحاولة رابين اعطاء شرعية للسلام ونزع الشرعية عن المستوطنين وعن فكرة أرض اسرائيل الكبرى، وردود الفعل العنيفة ضده من جانب متظاهري اليمين المتطرفين.

في نهاية المطاف قام «اليسار» بزعامة بيريس باعادة بناء الخطاب الميثولوجي القديم القائم على تقاطب «يسار – يمين»، وذلك من خلال تبني وجهة نظر «اليمين» القائلة بان سبب الأزمة هو «الاستقطاب في صفوف الشعب» وليس عدوانية وتطرف وطابع معارضي السلام المناوئ للديمقراطية.

انبثقت السياسة التي اتبعها بيريس عن الحاجة الملحة لاسترضاء المستوطنين ولاعادة وتعزيز «وحدة الشعب». ولعل ذلك هو السبب وراء امتناع بيريس عن اجراء الانتخابات بعد حادث الاغتيال مباشرة، محاولاً بدلاً من ذلك ضم حزب «المفدال» الى الحكومة وسط تعهده بابقاء معظم المستوطنات ضمن منطقة السيادة الاسرائيلية.

تعكس هذه السياسة التي اخترعها زعيم «اليسار»، بصورة غير مباشرة تفهماً لدوافع قاتل رابين. لقد صُممت سياسة بيريس كرد فعل على الاغتيال، وهي تبرر هذا الاغتيال بشكل غير مباشر. فلا يعقل ان تتم دعوة معارضي طريق رابين الأشد تطرفاً وعنفاً للانضمام الى الحكومة، والتعهد لهم بعدم اخلاء مستوطنات، الاّ اذا كان رابين حقاً هو المسؤول عن «الاستقطاب في صفوف الشعب».

وكما كان عليه الحال في عهد حكومات الوحدة الوطنية في الثمانينيات، فان الوحدة الوطنية والاستقطاب الميثولوجي «يمين – يسار» هما وجهان لعملة واحدة، ترفض وتتنكر للمكانة السياسية للفلسطينيين عبر خطاب «داخلي» يهودي.

وعندما يكون وجها او طرفا العملة هما «اليمين» و«اليسار» فان بالامكان عندئذ ادامة الاحتلال، ذلك لان هذا الخطاب يخلو من اي اهتمام او مصلحة بالحوار مع الطرف الثاني (الفلسطيني)، المُغيَّب» او «المشطوب»، وبالتالي فان الاهتمام ينصب على الصراع الداخلي لكسب الرأي العام في سبيل الحفاظ على قوة ونفوذ حزبي الليكود والعمل. اما العوامل التي تحول منذ ذلك الوقت دون اقامة حكومة وحدة وطنية، رغم العودة الى الخطاب الميثولوجي، فهي نفس العوامل او المكونات المتبقية من سياسة رابين، وهي:

١- اتفاقيات اوسلو التي تلزم بمواصلة الحوار مع الفلسطينيين.

٢- قانون الانتخاب المباشر الذي يحسم في يوم الانتخابات في شأن من يترأس الحكومة.

٣- أجندة ما بعد النزاع واحزابها الصاعدة، التي تحول دون الاستقطاب على أساس «يمين – يسار» فقط.

القيادة السياسية بعد الاغتيال

الانعطاف الحاد الذي أحدثه بيريس، مقارنة مع السياسة التي انتهجها رابين، أتيح في ضوء الفراغ الشديد الذي تركه اغتيال رابين. وحتى عندما عبر العديد من الوزراء عن صدمتهم العميقة من سياسة بيريس، فإن أحداً منهم لم يجرؤ على معارضته. فالنقاش الجوهري والزعامة البراغماتية استبدلا بالانقياد الأعمى خلف زعيم الحزب، دون امتلاك أية قدرة على بلورة سياسة وقيادة تواصل السير في طريق رابين.

ولم يقتصر التحوّل على حزب العمل، فالليكود أيضاً مرّ بعملية مشابهة من الشلل في قدرة الحزب، أفضت إلى التسليم بسلطة زعيمه بنيامين نتنياهو. أي أن النتيجة الأساسية التي ترتبت على اغتيال رابين، تمثلت في محو وتغييب الحزبين الكبيرين ليصبحا مرتهنين بالرجل الذي يقف على رأس كل منهما.

هذا الأمر ليس من اختراع بيبي «الساحر» ولا هو محاكاة رخيصة من جانب باراك، فمنذ الأيام الأولى لحكم بيريس، الذي تلا اغتيال رابين، أصبحت قدرة كبار الوزراء في حزبه (أي حزب بيريس) على التأثير على سياسته وطريقه، شبه معدومة. وكحال نتنياهو وباراك من بعده، اتخذ بيريس أيضاً جميع القرارات الخاطئة سياسياً، دون التشاور مع أحد، ودون أي حسابات أو كوابح. كل ذلك حصل بعد الاغتيال مباشرة، حيث انقلب طريق رابين رأساً على عقب، وأدى التجنّد الميثولوجي المحافظ المرتكز إلى «يمين ويسار» إلى شل قدرة التفكير والنقاش المنفتح.

في انتخابات العام ١٩٩٦ لم يجر طرح طريقين يشكل أحدهما بديلاً للآخر، إذ ان بيريس تراجع عن كل معاني واستحقاقات اتفاقيات أوسلو.. فهو لم يباشر بالمفاوضات حول التسوية الدائمة في الموعد المقرر، في أيار ١٩٩٦ (على ما يبدو بسبب خشيته من أن الأمر قد يضر به في الانتخابات)، ولم يصادق على اتفاق بيلين – أبو مازن الذي أحرز عشية اغتيال رابين، إضافة إلى تأجيله لتنفيذ اتفاق الانسحاب من الخليل.

في تلك الانتخابات (١٩٩٦) راح المرشحان لرئاسة الحكومة (بيريس ونتنياهو) يتجادلان ويتباريان فيما بينهما حول أيهما المؤهل أكثر من الثاني بجلب السلام والأمن، لكنه لم تطرح أية خطة ملموسة من جانبهما للتسوية الدائمة. كانت الرموز والشعارات والكلمات متشابهة، وحتى الألوان كانت متشابهة تقريباً، هذا في الوقت الذي انشغل فيه الجانبان بشكل أساسي في التمويه على موقفهما. وقد عكس التصويت لرئاسة الوزراء التجند الميثولوجي المستند إلى «يسار ويمين»، فضلاً عن عودة عامل التفوق الديمغرافي البنيوي الذي يتمتع به «اليمين».

الشيء الوحيد الذي بقي من الخطوة التاريخية الكبيرة التي قام بها رابين (عدا اتفاقيات أوسلو التي تتطلب المواصلة، وخطاب ما بعد الصراع) والتي طبعت السياسة الإسرائيلية بطابعها، هو بالذات قانون الانتخاب المباشر لرئيس الوزراء، وهو تغيير صُمّم على مقاسات رابين.

في أعقاب حادث الاغتيال، أحجم جميع القادة والمجموعات الذين شرعوا بالاستعداد لأجندة ما بعد الصراع ولإعادة تنظيم وهيكلة العمل الحزبي على أسس جديدة، أحجموا عن المضي في هذه التحركات وعادوا إلى أحزابهم الأم (حاييم رامون وعمير بيرتس عادا إلى صفوف حزب

مستوطنون يتصدون لجيش الاحتلال في بؤرة استيطانية بنابلس.

العمل، فيما عاد دافيد ليفي وروني ميلو إلى صفوف الليكود). غير أن تجزئة التصويت أتاحت للجمهور التعبير عن عدم رضاه من الحزبين الكبيرين على حد سواء. علاوة على ذلك فإن التغيير الإجرائي، الشكلي، المتمثل بتغيير طريقة الانتخابات، يشكل الممر الذي تواصل السياسة الميثولوجية القديمة انهيارها عبره.

وبطبيعة الحال فإن المشكلة الرئيسية الناشئة تكمن في غياب سياسة جديدة، في غياب أحزاب وائتلاف للقوى القادرة على الربط بين العمليات، وإضفاء الشرعية على مسيرة التسوية مع الفلسطينيين وعلى أجندة ما بعد الصراع.

يكمن جذر الأزمة منذ اغتيال رابين في استمرارية القيادة، وفي عملية القطع التي تعرضت لها السياسة والنظام السياسي. ففي غمرة حالة الذعر التي انتابتهما تراجع الحزبان الكبيران الى المواقع المألوفة لهما: تجنيد المؤيدين على أساس أساطير ورموز وشعارات أكل عليها الدهر وشرب. فهذان الحزبان فشلا في بلورة ائتلاف مستقر، سواء في مجالات الأجندة الجديدة، أجندة ما بعد الصراع، أو في اعطاء الشرعية لانجاز المصالحة مع الفلسطينيين. من هنا فان القيادةالمنبثقة داخل الحزبين، في شخص بنيامين نتنياهو وايهود باراك، ما هي الاّ انعكاس للأزمة وليس سببها. فالسياسة الجديدة، سياسة ما بعد الاغتيال، تفرز قادة يرمزون الى أساطير قديمة من المفروض او المقدَّر لها ان تجند تأييد «اليمين» و«اليسار». هذا ينطبق على بيريس، كرمز لكل الاخفاقات والنكسات التي مني بها الحزب منذ العام ١٩٧٧، وان كان قد استحق بحكم اقدميته وخبرته الامساك بمقاليد السلطة والقيادة، وهو ما ينطبق على نتنياهو كـ«أمير» اصلاحي مخلص لأسطورة أرض اسرائيل التي يؤمن بها «اليمين»؛ وكذلك الحال بالنسبة لـ ايهود باراك كممثل مفروض للنزعة العسكرتارية وكأسطورة أمنية لدى «اليسار». جميع هؤلاء القادة يجسدون محاولة للحفاظ على قوة الحزبين الكبيرين في مواجهة ضعف مكانتهما ومركزهما في اوساط الجمهور، فتلك هي المعركة الفاصلة.

يتوجه هؤلاء القادة، وفي سبيل الظفر بالفوز والنجاح، بشكل مباشر الى جمهور الناخبين، متجاوزين احزابهم، ويعملون على تنمية وتكريس زعامتهم الفردية، وبذلك فهم يعجلون في عملية انهيار احزابهم التي تشكل اساس ومنبع قوتهم ونفوذهم. من السهل على مثل هؤلاء القادة خلق اوهام بانهم يجسدون اجندة جديدة تمهيداً ليوم الانتخابات، لكن من الصعب جداً عليهم الوفاء بوعودهم وتعهداتهم، وذلك بسبب ضعف احزابهم إزاء الاحزاب التي تتبنى أجندة ما بعد الصراع. في حملة الانتخابات التي جرت في العام ١٩٩٩، اصبحت اجندة ما بعد الصراع اجندة مهيمنة، حيث صوتت غالبية الجمهور لصالح الاحزاب التي طرحت مواقف تجاه المسائل المركزية التي ستطرح على بساط البحث بعد السلام ايضاً، مثل: الهوية الجماعية والثقافية والطائفية، والدين والاقتصاد والتعليم وغيرها. لكن المشكلة المركزية تكمن في ان الصراع مع الفلسطينيين لم ينته بعد، بل ما برح يهدد الطبقة السياسية الاسرائيلية برمتها.

شكل تهاوي القوة المشتركة للحزبين الكبيرين الظاهرة الأبرز خلال التسعينيات (اذ هبط مجموع مقاعدهما في الكنيست من ٧٦ مقعداً في العام ١٩٩٢ الى ٤٥ مقعداً في العام ١٩٩٩)(٣١).

ومنذ ذلك الوقت أضحى مصير الحزبين الميثولوجيين (اللذين ما زالا يسميان بـ«الكبيرين») مرهوناً بقدرتهما على ايجاد مرشح جذاب لمنصب رئيس الوزراء. لكنه ليس من الواضح بتاتاً ولا يمكن الجزم بانه لن يظهر مرشحون بُدلاء، في محاولة لبناء ائتلافات للقوى الجديدة، قوى ما بعد الصراع.

على اية حال فان المشكلة الاساسية والجذرية بالنسبة للحزبين الميثولوجيين تتمثل في التبعية المطلقة التي يُنميها الحزبان تجاه قادتهما، الامر الذي يخلق عملية مشوهة تؤدي الى اتخاذ القرارات بصورة مركزية مطلقة لا تمثل ناخبي الحزبين.

ان تهميش الحزبين الكبيرين وتركيز القوة في يد مرشحيهما لرئاسة الوزراء (بما في ذلك توجه هؤلاء المرشحين المباشر لـ«الشعب») هما التجليان الأبرز لأزمة النظام الديمقراطي الناتجة عن اغتيال رابين وتوقف عملية الدمقرطة.

ملخص

اقترح هذا المقال التمييز نظرياً بين العمليات الديمقراطية التي تجرى في اطار قواعد لعبة معروفة ومتفق عليها، وبين عمليات الدمقرطة الهادفة الى خلق اطار القواعد ذاته. ووفقاً لهذا التشخيص، مثل رابين الشخصية المركزية التي قادت في اسرائيل قوى ومجموعات ومنظمات مختلفة في عملية دمقرطة، غير ان قواعد اللعبة الجديدة للعملية الديمقراطية لم تنشأ او تتبلور بعد.

ويشكل السلام احد الشروط المسبقة الضرورية لارساء مؤسسات وقواعد ديمقراطية في اسرائيل.

اغتيال رابين فرمل عملية السلام والدمقرطة على حد سواء. وكان من باب الصدفة فقط ان الاغتيال نجح بالذات في المكان والزمان اللذين جمعا بصورة رمزية عملية السلام والدمقرطة معاً. فقد اتحدت وتلاقت العمليتان بالذات في زمن التظاهرة الجماهيرية الحاشدة لتأييد السلام ومعارضة العنف الذي مورس في تلك الفترة من قبل مستوطنين يهود

وحركات اسلامية من معارضي السلام. في تلك المظاهرات إتحدّ للحظة تأييد السلام والنضال من اجل الديمقراطية تحت شعار «نعم للسلام ولا للعنف». ثم جاء شخص واحد، مناوئ للديمقراطية بشكل سافر، واطلق ثلاث رصاصات على العمليتين معاً.. اطلق الرصاص لوقف عملية أوسلو ونجح...

وهذا المقال كرس لشرح الأسباب التي أدت لنجاح الاغتيال في حرف العمليتين عن مسارهما، على الرغم من ان دعم وتأييد الجمهور لهما كان واسعاً، لا سيما في أعقاب الاغتيال. لذلك اقترح هنا تفحص وتحليل تركيبة ومبنى السياسة الاسرائيلية قبل عملية اوسلو، والتغيير الذي احدثته العملية في هذه السياسة.

ما يطرحه المقال هو انه وفي ضوء غياب ظروف ديمقراطية، وخاصة في اعقاب توسيع حدود السيطرة العسكرية الاسرائيلية لتشمل المناطق المحتلة في العام ١٩٦٧، أخذ يتنامى في دولة اسرائيل خطاب ميثولوجي. هذا الخطاب الميثولوجي مكن الاحزاب الكبيرة من تجنيد تأييد الجمهور بواسطة رموز وشعارات ليس لها اية صلة بالسياسة العملية لهذه الاحزاب، وبعيدة عن العديد من القضايا البراغماتية، سواء على الصعيد السياسي ام على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي.

اسطورة «اليمين» كانت ارض اسرائيل الكبرى، أما اسطورة «اليسار» فكانت السلام والأمن.

«اليمين»، الملتف حول الليكود، كان اثنو–قومياً فخوراً وغير مهادن، في حين اعتبر «اليسار» نفسه عقلانياً، أُممياً ومستعداً للتسويات والحلول الوسط.

يدور الحديث في كلا الحالتين عن اساطير غير مرتبطة بالسياسة الفعلية التي يمارسها المعسكران اثناء توليهما للحكم، وفي كلا الحالتين ايضاً يُنظر للفلسطينيين في اسرائيل والمناطق (المحتلة) كعدو، او على الاقل كطرف غير شرعي في النظام السياسي.

خلق الخطاب الميثولوجي حالة جمود حافظت على بقاء النظام السياسي، وحالت دون الحوار مع الفلسطينيين، ومنحت في الوقت ذاته «تفوقاً بنيوياً» لليمين أَمَّنَ له الفوز لأسباب وعوامل «ديمغرافية».

ووفقاً للتحليل المقترح هنا، افضى نهج رابين، سواء بقصد او كرد فعل براغماتي إزاء اوضاع متغيرة، الى انتشال السياسة الاسرائيلية من الجمود الناتج عن الخطاب الميثولوجي. هذا الخطاب تبلور في الحقيقة كرد فعل ازاء الواقع غير الديمقراطي الذي أفرزه الاحتلال، بيد انه (اي الخطاب ذاته) تحول الى عامل يكرس الاحتلال ويحول دون إزالته. اغتيال رابين اعاد اسرائيل الى الخطاب الميثولوجي، ولكن مع اضافة خطيرة، وهي تنامي قوة احزاب ما بعد الصراع، التي تفتقد للقدرة على قيادة عملية المصالحة مع الفلسطينيين ومنحها الشرعية اللازمة.

يكمن جذر الازمة السياسية منذ اغتيال رابين، في انه ومنذ اللحظة التي اصبح بالامكان فيها تخيل السلام، وفي الوقت الذي اعتبرت فيه عملية السلام غير قابلة للنكوص، اخذت المؤسسة السياسية بالتغير تبعاً لذلك، لكن مسيرة المصالحة والتسوية مع الفلسطينيين لم تُستكمل. لقد حرف الاغتيال عملية الدمقرطة عن مسارها لأن الاغتيال استهدف في هذه العملية، ووجه ضد مصدر الصلاحية والشرعية لتغيير الاجندة والنظام السياسي باتجاه اجندة جديدة. كان المجتمع الاسرائيلي قد اصبح ناضجاً لاجندة ما بعد الصراع، في حين لم تكن القيادة السياسية والمؤسسة الحزبية ناضجتين بعد لمثل هذه الاجندة.

لقد احدث رابين عملية ديناميكية لا يمكن ايقافها، ولكنها، من منطلق «ضرورة التحرك»، قد تشهد تدهوراً.

تتمثل الاشكالية السياسية الرئيسية الناجمة عن الاغتيال في خلق توافق وانسجام بين التطورات التي يشهدها المجتمع، على صعيد المواقف والصراعات، وبين النظام الحزبي او المؤسسة الحزبية. فالتغيرات الحزبية بطيئة بطبيعتها، وذلك بحكم الميول المحافظة لدى الاحزاب، وبحكم قدرتها ايضاً على الحفاظ على قوتها.

ان حقيقة كون الجمهور قد تخيل السلام، تعد في حد ذاتها ايجابية لتجنيد وحشد التأييد للخطوات السلمية، لكنها افرزت مؤسسة حزبية لا تعكس هذه المواقف وانما اجندة ما بعد الصراع.

أصاب الاغتيال زعيماً نجح في الربط بين قضايا السياسة والمجتمع، بين الاجندة القديمة والجديدة، وسط اعطاء حيز للآخر، الفلسطيني. استطاع رابين اعطاء شرعية للعملية بحكم زعامته وهيبته الشخصية، لكن هذه الزعامة نشأت في ظروف تاريخية خاصة، تغيرت في اعقاب اغتياله.

معضلة دمقرطة اسرائيل لا تزال في أوجها. نجاح يغئال عمير، وان كان نجاحاً مؤقتاً، يبرز في شكل خاص في ضوء التهديدات العنيفة التي تُطلقها بين الحين والآخر الأوساط المناوئة للديمقراطية، كلما لاح ان القيادة السياسية بدأت تجرؤ على السير باتجاه التوصل الى تسوية مع الفلسطينيين.

الواقع غير الديمقراطي الناجم عن العلاقات مع الفلسطينيين، لم يتغير بعد، لكن عملية الدمقرطة وتقويض السياسة النزاعية، التي قسمت

في الماضي «الشعب» بين «يمين» و«يسار» لا تزال في أوجها.

ان الربط بين العمليتين (عملية السلام وعملية الدمقرطة) هو التحدي الاساسي الذي يواجه أية قيادة سياسية. وقد باشر رابين بشق طريق معين استهدف جسر الهوة، لكن طريقه اجهضت، ومن الصعب جداً مواصلة السير في طريق غير معبد.

هوامش

١ – هذه الامور طرحت في تشرين الثاني ١٩٩٩ وجرى صياغتها بشكل نهائي في تموز ٢٠٠٠. وبطبيعة الحال لا مجال هنا لمناقشة أبعاد وانعكاسات حل الائتلاف والمفاوضات المكثفة التي جرت في كامب ديفيد. النقاش المطروح هنا يوفر على اية حال، اطاراً نظرياً لتحليل المصاعب والتعقيدات السياسية المتوقع ظهورها في المستقبل، بغض النظر عما اذا كانت حكومة باراك ستوقع ام لا على اتفاق اسرائيلي – فلسطيني.

٢ – لمناقشة هذه المسألة انظر مقالي (غرينبرغ، ١٩٩٩): «ديمقراطية متخيلة في اسرائيل – خلفية تاريخية ومنظور تاريخي». («سوسيولوجيا اسرائيلية» – الجزء الثاني ب١).

٣ – أُنظر: Przeworski, A. (1991). Democracy and the Market. Cambridge University Press: Cambridge.

٤ – باستثناء الشرط الاول (وجود حدود...) الذي لا يرتبط بالدمقرطة، وكما سنلاحظ فان هذا الشرط هو السمة المميزة لعملية السلام.

٥ – هذه النقطة، في السياق الاسرائيلي، طرحت للنقاش من قبل أورن يفتحئيل (١٩٩٩) – «المجتمع الاسرائيلي والمسألة اليهودية – الفلسطينية: الاثنوقراطيا وتناقضاتها الاقليمية» (مركز النقب للتطوير الاقليمي – ورقة عمل رقم ١٢، جامعة بن غوريون).

٦ – انظر: Offe C. (1998) "Homogeneity' and Constitutional democracy: Coping with Identity Conflicts through Group Rights", The Journal of Political Philosophy, 6:113-141.

٧ – أُنظر جزءاً مهم حول هذه المسألة لدى

Linz J. and A. Stepan. (1996) Problems of Democratic Transition and Consolidation. John Hopkins University Press: Baltimore.

٨ – بحثت هذه المسألة في مقالتي: «ديمقراطية متخيلة...» (غرينبرغ ١٩٩٩).

٩ – حول هذه المسألة أُنظر:

Yiftchel, O. (1993) "Debate: The Concept of 'Ethnic Democracy and Its Application to the Case of Israel, Ethnic and Racial studies 15, 1:36-125.

Smooha, S. (1993) Class, Ethnic and national Cleavages and Democracy in Israel, in E. Sprinzak and L. Diamond eds. Israeli democracy under Stress. pp. 309-342. Boulder, Co.: Lynne Rienner.

Tilly, C. (1992) Coercion, Capital and European States, AD: أُنظر ١٠ – 990-1992, Cambridge: Blackwell.

١١ – ليس المقصود هنا جميع الوزراء الذين توجد لهم خلفية عسكرية، وانما رؤساء الأركان والجنرالات اللذين بلغوا مواقع سياسية حاسمة على المستويات العليا في السلطة المدنية، من أمثال موشيه ديان، اسحق رابين، عيزر وايزمان، ارئيل شارون وايهود باراك.

١٢ – انظر: Linz and stepan

١٣ – أُنظر ي.بيري (١٩٩٩) – «انتخابات ١٩٩٩: الانقلاب الديمقراطي» محاضرة القيت في ندوة بجامعة حيفا: المجتمع العسكري والمجتمع المدني في اسرائيل – ٥و٦ أيار ١٩٩٩.

Grinberg, L. 1994. "A Theoretical Framework for the Analysis of the Israeli Palestinian Conflict", Revue Internationale de Sociologie, 1:1994, 68-89.

١٤ – يعتبر موقف الحاخام عوباديا يوسيف في هذا السياق، والمؤيد لإعادة أراضي (محتلة) من باب «انقاذ حياة الناس...»، موقفاً شاذاً او مميزاً بشكل خاص، يتناقض مع موقف غالبية مؤيديه ومقربيه. ومع ان هذا ليس بالمكان المناسب لشرح الأسباب، الاّ انه تجدر الاشارة بأن عملية أوسلو أُتيحت وبدرجة كبيرة بفضل هذا الموقف الذي اتخذه الحاخام عوباديا يوسيف، ابتداء من «المناورة النتنة» في العام ١٩٩٠، وحتى تشكيل حكومة رابين في العام ١٩٩٢.

١٥ – جدير بالملاحظة هنا ان اصطلاح «شعب» (People) يتناول سيادة في دولة ديمقراطية، ليس المقصود هنا قومية، لها هوية ثقافية محددة. فالغالبية العظمى من الدول تحتوي داخل حدودها على عدة مجموعات ثقافية وقومية واثنية ودينية، جميع هذه المجموعات تشكل معاً «الشعب» الذي يتمتع بسيادة وحقوق متساوية كمواطنين.

١٦ – تصف الأدبيات ذات الاختصاص هذه العمليات Transition to democracy، وتولي أهمية حاسمة للنخب في ادارة العملية، أُنظر:

O'Donnell, G. and P.C. Schmitter. (1986). Transitions from Authoritan Rule: Tentative Conclusions about Uncertain Democracies. Johns Hopkins University Press: (Baltimore:

ماكس ويبر نعت هذا النمط من السلطة او الهيبة بـ الكارزماتية، ففي غياب أنماط عمل معروفة وراسخة فان الثقة والقناعة بأهلية الزعامة هي التي تعطي الشرعية للتيم والمؤسسات الجديدة.

١٧ – تقويض صلاحية رابين باتخاذ القرارات كان في صلب احتجاج ونضال معارضي السلام. وقد كانت الحملة الدعائية واسعة الى الحد الذي انضم فيه رئيس الدولة عيزر وايزمان للمنادين بوقف العملية بحجة عدم وجود صلاحية، وذلك قبل أيام معدودة من اغتيال رابين.

١٨ – منذ الوقت الذي كتبت فيه هذه السطور أُخترع شعار «لا للتخلي عن الأشقاء»، والذي يعطي شرعية لـ«حرب اهلية»، فالتخلي يعني تعريض حياتهم للخطر (المقصود حياة المستوطنين اليهود).

١٩ – الاتفاق الائتلافي الذي وقع في العام ١٩٨٤ كان فريداً من نوعه، ليس فقط بسبب اختراع مبدأ «التناوب» في منصب رئاسة الوزراء، وانما ايضاً بسبب طريقة انضمام الاحزاب المختلفة للحكومة. فقد كانت الحكومة قائمة على اساس ٥٠٪ لليكود – ٥٠٪ للعمل، غير ان هذين الحزبين وقعا كل على حدة على اتفاقات ائتلافية مع الاحزاب الصغيرة التي دخلت عن طريقهما الى حكومة الوحدة. وهكذا انضمت للحكومة أحزاب المفدال وأغودات يسرائيل وشاس على حساب حصة أماكن «اليمين» في حين دخلت الاحزاب العلمانية المسماة بـ«الوسط» (شينوي، ياعد ورافي) الى الحكومة عبر اتفاق مع المعراخ، الذي تكون في ذلك الوقت من حزبي العمل ومبام.

٢٠ – أُنظر ي. شابيرا (١٩٨٩) – «للسلطة انتخبتمونا» – تل ابيب: عام عوفيد.

٢١ – بحكم ما لديه من احساس مرهف، عارض رابين في التسعينيات استخدام تعبير «عملية سلام» الذي عكس اكثر من أي شيء آخر استعداداً للتسليم بالجمود السياسي تحت مثل هذا الشعار الأجوف («عملية سلام»)، وقد كرس رابين عوضاً عن ذلك تعبير «صنع السلام».

٢٢ – حول تطور الخطاب الميثولوجي للعمل والليكود، أُنظر: شابيرا (١٩٨٩) وي.شابيرا (١٩٩٦) – «مجتمع في أسر السياسيين» – تل ابيب، مكتبة العمال.

٢٣ – من ناحية عملية، حدث التغيير الاول في انتخابات العام ١٩٨٨، عندما تم حل «المعراخ» بمبادرة الشريك الأصغر «مبام» الذي خاض تلك الانتخابات وحده، وتوطئة لانتخابات ١٩٩٢ انضم «مبام» الى راتس وشينوي ليشكلوا معاً حزب «ميرتس». وبذلك لم يعد هناك منذ العام ١٩٨٨، «معراخ»، وانما حزب «العمل».

٢٤- في ذلك الوقت ايضاً هبط حزب السلطة (المعراخ) من ٤٤ مقعداً الى ٣٢، في حين صعد حزب الليكود المعارض من ٣٩ مقعداً الى ٤٤ مقعداً.

٢٥- من المهم جداً التنويه هنا بالتحول الذي طرأ على توجه رابين بين ١٩٨٨ و١٩٩٢، وذلك على ما يبدو نتيجة للتغيرات التي شهدها العالم، وخصوصاً الانتفاضة.

في العام ١٩٨٨ كان رابين هو الذي قاد حزب «العمل» لحكومة «الوحدة» (مع الليكود) خلافاً لرأي زعيم الحزب في ذلك الوقت، شمعون بيريس، اما في العام ١٩٩٠ فقد هاجم رابين محاولة بيريس، التي ساندها يوسي بيلين وحاييم رامون، لاقامة حكومة سلام، حيث وصف رابين تلك المحاولة بـ«المناورة النتنة».

٢٦- بالطبع ثمة مشكلة هنا، لان المستوطنات التي اقامتها حكومات «العمل» سميت «امنية»، وكما لو ان الأمن ليس أُسطورة بحد ذاته.

٢٧- وهذا بخلاف اصطلاح «ما بعد الصهيونية» الذي يساعد بشكل اساسي ذوي الآراء المحافظة في معارضة ورفض كل فكرة انتقادية او تجديدية من خلال نعتها بـ«ما بعد صهيونية»، بمعنى غير شرعية.

٢٨- انظر ل.غرينبرغ (١٩٩٣) - «الهستدروت فوق كل شيء» - القدس: اصدار «نابو».

أُنظر ايضاً: Grinberg, L. (1991) Split Corporatism in Israel Albany: SUNY Press.

٢٩- انظر OFFE (IDEM).

٣٠- انظر: Weber, M. (1968). Economy and Society, ed. by Roth and Wittich, University of California Press: Derkeley.

٣١- بلغ التجنيد الميثولوجي أوج قوته في انتخابات العام ١٩٨١، عندما حصل الحزبان معاً على ٩٥ مقعداً. لكنه سيكون من الخطأ اعتبار تلك السنة مقياساً. ففي انتخابات العام ١٩٧٧، عندما ظهر للمرة الاولى حزب وسطي، حصل الحزبان (العمل والليكود) على ٧٦ مقعداً فقط، وكذلك في انتخابات العام ١٩٩٢، وفي حملتي الانتخابات اللتين تمتا في الثمانينيات، حيث حصل الحزبان معاً على ٨١ الى ٨٥ مقعداً في الكنيست.

* - ثمة مواقف مركزية في هذا المقال كنت قد أوردتها في أيار ٢٠٠٠، في مؤتمر نظمه معهد «هامفري» تحت عنوان (Imagined Democracy Imagined Peace)، كذلك عبرت عنها بالمشاركة في صياغة نص عريضة وقّع عليها مثقفون اسرائيليون وفلسطينيون تطالب الأمم المتحدة بارسال قوات دولية لحماية الفلسطينيين، وتم نشرها في أيلول ٢٠٠١.